

قاسيون

يعمال العالم، ويأيتها الشعوب المضطَّهدة اتحدوا!

دمشق . ص . ب (35033) . تلافكس (3349208) . أنترنت: (WWW.KASSIOUN.ORG) . بريد الكتروني: (GENERAL@KASSIOUN.ORG)



الافتتاحية

الاقتراض الخارجي.. وهم جديد

عندما يعلق مسؤول اقتصادي رفيع المستوى أن سورية تسعى للحصول على تمويل للبنية التحتية من مؤسسات دولية، وتحديدًا من البنك الدولي، فهذا تصريح يستحسن الوقوف عنده للتأمل والتمحيص.. فهو في خلفيته يعني أمرين على الأقل:

أولهما: أن التمويل على استثمارات خارجية مرافقة لأصحابها قد تراجع الأمل فيه بناء على نتائج الخطة الخمسية العاشرة، وعلى ما أنتجته الأزمة الاقتصادية الرأسمالية العالمية، وهو الأمر الذي حذرنا منه باكراً، مؤكداً على ضرورة عدم التمويل على الوعود التي لم يتحقق منها أصلاً إلا الجزء اليسير.

ثانيهما: أن تمويل الخطة الحادية عشرة في مأزق حقيقي نتيجة للسياسات المتبعة التي لا تسعى إلى تعبئة الموارد الداخلية، وإنما تميل باتجاه إيجاد مصادر خارجية...

وهو في نتائجها إذا ما تحقق يعني أمرين أيضاً على الأقل:

أولهما: خروج سورية من دائرة الدول «الخفيفة» الديون، الأمر الذي كان يتم الفخر به، إلى دائرة الدول المتوسطة الديون، والله أعلم لاحقاً.. ولو طمأننا البعض أن نسبة تخديم استداننا الحالية لا يزيد عن ١٠٪ من الناتج المحلي.. أي أنه بعدنا أن يتجاوز هذا الرقم دون أن يضع سقفاً جديداً، الذي سيرتفع بطبيعة الحال.

ثانيهما: إن أحد عوامل استقرار الوضع السوري كان حتى الآن حجم الاحتياطي السوري من العملات الصعبة، الذي لم يتكون في حقبة الاستدانة من الخارج، بل على العكس.. هذا الاحتياطي سيتم الضغط عليه وتراجع بطبيعة الحال من خلال زيادة الاقتراض من المؤسسات الدولية من أجل تخديم فوائد وأقساط القروض..

إن كل تجارب البلدان التي سارت على طريق الاستدانة الخارجية لتمويل تطورها الاقتصادي، لم تحقق من هذا التطور شيئاً، بل على العكس، وقعت بعد مضي فترة قصيرة من الزمن تحت ضغط فوائد وأقساط القروض التي أجبرتها تحت الضغوط الخارجية إلى مراجعة وتغيير سياساتها الاقتصادية أولاً، وسياساتها العامة ثانياً.

إن حساباً بسيطاً لحجم القروض المتوقع، وضرورات سداد فوائده وأقساطه سيبين أنه بعد مضي خمس إلى سبع سنوات، ستصبح المشاريع نفسها المقامة بهذه القروض غير قادرة على سداد فوائدها وأقساطها بنفسها.. أي أنها من حيث الجدوى الاقتصادية، ستتحول إلى مشاريع خاسرة.

فهل من الحكمة ومن الضرورة أن تتحول الخطة الثانية عشرة منذ الآن، إلى خطة إنقاذ للخطة الحادية عشرة بسبب مبالغتها في الاستقرار من الخارج، مع كل ما يحمله ذلك من مخاطر على تطور البلاد اللاحق وأمنها الوطني؟

إن أسئلة كثيرة تتطلب الجواب قبل الإقدام على عمل كهذا، بعيد التأثير، بما يشكله من انعطاف جذري في الاتجاه العام للسياسات السورية...

– هل الاقتراض من الخارج سيؤمن النمو اللاحق المطلوب أم سيبكه؟

– كيف سينعكس تمويل البنية التحتية بقروض خارجية، على دور البنية التحتية لاحقاً وتأثيرها على مجمل الاقتصاد، من خلال الشروط التي ستوضع مسبقاً لتشغيلها تحت شعار ضمان ربحيتها، بما لا يضمن الربحية العامة على مستوى الاقتصاد الوطني بتاتا، ناهيك عن آثار هذا الارتهان الاقتصادي سياسياً.

– ما هي الضمانة إذا ما بدأ الاقتراض من الخارج ألا يتحول إلى إدمان جديد يحل محل البحث المستمر من المصادر الخارجية عوضاً عن البحث من الموارد الداخلية؟

– هل فقدان الأمل فعلاً في تأمين الموارد الداخلية المطلوبة للتطور اللاحق؟

إن تحليلاً سريعاً لحجم الاستثمارات المطلوبة للخطة الحادية عشرة يبين التالي:

– الحجم العام المطلوب لكل الخطة ٨٥ مليار دولار..

– أي كل عام من الخطة يتطلب وسطياً ١٧ مليار دولار..

– وهو رقم لا يتجاوز نسبة ٣٠ ٪ من الناتج الإجمالي اليوم، والذي إذا ازداد، وهو سيزداد بطبيعة الحال، ستخفّض هذه النسبة، أي أن الحجم الأقصى المطلوب بكل الأحوال سنوياً هو ٣٠ ٪ من الناتج الإجمالي.

– دون تعبئة حقيقية للموارد حتى اليوم يتم توظيف نحو ١٥٪ من الناتج الإجمالي في الاقتصاد الوطني بشكل دائم، أي أننا بحاجة إلى ١٥٪ أخرى فقط، فهل يتطلب الأمر هذه المغامرة والمخاطرة للذهاب بعيداً باتجاه القروض الخارجية، عوضاً عن البحث الجدي عن الموارد الداخلية الموجودة حتماً في بنية وثأيا الاقتصاد السوري، وخاصة في الموارد المهدورة في الفساد والتهرب الضريبي والإنفاق الجاري الحكومي المبالغ فيه أحياناً كثيرة.

■ ■



في ظل مفاوضات تختزل قضية فلسطين بالمستوطنات و«تجميدها»، تعتزم سلطات الاحتلال الإسرائيلي القيام بما أسمته تجديد أجزاء من البلدة القديمة في القدس المحتلة. يتضمن فتح بوابة جديدة في جدران المدينة المقدسة، وذلك للمرة الأولى منذ ١١٢ عاماً. الخطة الاستفزازية الخطيرة الجديدة هي جزء من مخطط أكبر لتغيير معالم حائط البراق، الحلقة الأقرب إلى الحرم القدسي والبلدة القديمة التي تواصل سلطات الاحتلال تهويدها عبر الاستيلاء على المنازل في قلب الأحياء العربية.

الأدوية الأمريكية ترشو للتسويق



قالت صحيفة أمريكية إن محققين أمريكيين يبحثون حالياً في احتمال أن تكون شركات صناعة الدواء الأمريكية دفعت رشى لمسؤولين في دول أخرى لتعزيز مبيعاتها وتسريع الحصول على صفقات.

حسب موقع الجزيرة فقد أشارت صحيفة «وول ستريت جورنال» إلى أن شركات كبرى مثل ميرك أند كو، وأسترا زينيكا، وبريستول مايرز سكويب وغلاكوسميث كلاين، كشفت في الأشهر الماضية أنه يتم التحقيق معها، من دون توجيه الاتهام، حول احتمال أن تكون قد خرقت قانوناً صدر عام ١٩٧٧ يمنع الشركات المدرجة بالسوق الأمريكية من تقديم رشى لمسؤولين في دول أخرى.

وأوضحت شركات منها سي كلون فارماسيوتيكالز وإيلي ليلي أنها تلقت طلبات بالحضور من لجنة السندات ودور الصرافة، وقالت شركة داكستر إنترناشيونال إنه يجري حالياً التحقيق معها.

ونقلت وول ستريت جورنال عن مصادر مطلعة قولها إن التحقيقات تشمل عمليات جرت في البرازيل والصين وألمانيا وبولندا وروسيا والسعودية.

وأكدت الصحيفة أن الطلب الحكومي للشركات يعني البدء في تحقيقات داخلية مع احتمال أن «تتعامل الحكومة معها برفق» إذا وجدت أي مخالفات.

وبينت الصحيفة أن رسائل من الحكومة إلى إحدى الشركات اطلعت عليها، حددت أربعة أنواع من المخالفات مثل رشوة موظفين حكوميين لشراء أدوية ودفع أموال للجان شراء الأدوية يتم تمريرها إلى أطباء بالحكومة ودفع أموال للجان المستشفيات للموافقة على مشتريات أدوية ورشوة مراقبين حكوميين للفوز بصفقات أدوية. وأضافت نقلاً عن مصادر مطلعة أن الرشى قد تشمل أيضاً دفع أموال للأطباء للتأثير عليهم فيما يتعلق باختبارات الأدوية. وقال مسؤولون بوزارة العدل الأمريكية إنه قد يتم توجيه التهم إلى الشركات في حال ثبت أنها قدمت رشى لمسؤولين حكوميين مغلفة في شكل سفريات أو وجبات أو تسليية.

وقال محام لشركة أدوية إن الطلب أثار قلق الشركات لأنه كان واسعاً جداً، ولأن التحقيقات شملت دولاً كثيرة وقد تتطوي على تكلفة بملايين الدولارات.

المناهج التعليمية الجديدة..

ضرورات التحديث وضعف الوسائل ... 6

د. حيان سلمان لـ«قاسيون»..:

الاقتصاد المقاوم يرسخ الاستقلال الاقتصادي ... 7

المواطن السوري..

والزيتون السوري

أعلنت معظم المديرية الزراعية في معظم المحافظات السورية بدء موسم عصير الزيتون لهذا العام.. والجميع كما كل حول، متفائل بموسم جيد ..

لكن السنوات تمر، والزيت يكثر ويفيض بشدة عن الحاجة، ويتم تصدير معظمه إلى بقاع الأرض كافة كونه من النوع المنافس ويعد من الأفخر عالمياً، ومع ذلك، فأخّر المستفيدين من زيادته وفيضيه وعائداته المواطن السوري المنهك صاحب الدخل المحدود جداً.. وهو أمر قد لا يقبله أو يصدقه العقل..

فقد وصل عدد أشجار الزيتون في سورية إلى نحو مائة مليون شجرة، النسبة العظمى منها في طور الإنتاج والإثمار، ومع ذلك ما فتئت أسعار الزيت والثمار تحلق، وما يزال معظم أصحاب الهم والبطالة والفقر المقيم والعلل المتزايدة غير قادرين إلا على استهلاك الرديء من هذه الثروة التي لا يحلم غيرنا بنصفها أو ربعها..

فلماذا يبقى سعر الزيت والزيتون في حدود مجنونة؟ ولماذا ما يزال محروماً على السوريين التمتع بعض ثروات وعائدات بلدهم وأراضيهم وحقولهم؟ وإلى متى سيستطيع المواطن التحمل، وكل شيء في هذه البلاد يسير على عكس مصالحه وطموحاته وتطلعاته وآماله وأحلامه به «السترة» والكفاية؟

ظل الفقراء في بلدنا حتى وقت قريب، يأكلون عندما يستبد بهم الجوع، بالإضافة للخبز طبعاً، الزيت والزعر، والزيت والملح، والزيت والبصل... والآن الكثيرون منهم لا يستطيعون إلى الزيت سبيلاً.. فكيف يجروّ المسؤولين الاقتصاديين والحال كذلك، على الاستمرار في الحديث عن النمو وانتعاش الاقتصاد؟؟ ألا يدعو هذا للصراخ؟!

تنويه

لأسباب فنية بحتة، لم تُعدّل أرقام عدد زوار موقعنا الإلكتروني على الصفحة الأولى في العدد الفائت /٤٧٢/، حيث بقي يشير إلى العدد القديم، لذا اقتضى التنويه..

بهراتة

مرة أخرى اجتماع مجلس الاتحاد العام مهام عاجلة

◀ عادل ياسين

في اجتماعات سابقة لمجلس الاتحاد العام لنقابات العمال قُدمت ورقة عمل من قيادة الاتحاد تتضمن رؤيتها في العمل في صفوف عمال القطاع الخاص وجذبهم للانتساب إلى النقابات، ولأجل ذلك تم الاتفاق على عقد اجتماع موسع، أو ما شابه، لنقاش تلك الورقة والخروج برؤية نقابية موحدة لأشكال وطرق العمل النقابي في صفوف عمال القطاع الخاص. ولكن بعد تلك المفرة المؤقتة لم تجر متابعة النقاش جدياً بهذا الخصوص رغم الحماس الكبير الذي أبداه أعضاء المجلس لهذه المبادرة، واعتبروها خطوة مهمة في هذا الطريق.

حماس أعضاء المجلس لم يأت من فراغ، بل هو إحساس بالخطر المهدق بالحركة النقابية نتيجة ما يجري في القطاع العام الصناعي، تحديداً جراء عمليات تفرغ وتهجير العمال تحت مسميات كثيرة يعلمها النقابيون، ما جعل الحركة النقابية ترفع درجة الإنذار بالخطر إلى (الخط الأحمر)، وهذا الخوف له ما يبرره، خاصة بعد صدور قانون العمل الجديد رقم ١٧/ الذي أعطى كل ما يلزم لأرباب العمل من مؤيدات قانونية للتحكم بمصير أربعة ملايين عامل، ولا يغير هذا الواقع تأكيد القانون على ضرورة تسجيل العمال بالتأمينات الاجتماعية وغيرها، والعقوبات التي سَفرَضَ على رب العمل إذا لم يتم بتسجيل العمال في التأمينات، وأيضاً حق العمال بالإجازات على أنواعها، وغيرها من حقوق العمال التي نص عليها قانون العمل الجديد.

إن تلك الحقوق لا يمكن أن تكون مصانة بقوة القانون فقط، لأن القانون السابق كان يحوي الكثير من الحقوق، ومع هذا لم تكن مصانة، وكان أرباب العمل لديهم من الوسائل المختلفة التي تؤمن لهم الاستيلاء على تلك الحقوق وهضمها، وأهمها حقهم بالعمل واستمرارهم فيه، حيث كان يجري التسريح رغم وجود لجنة قضايا التسريح التي كان يلجأ إليها العامل في حال تعرضه للتسريح التعسفي، فكيف الوضع الآن وقد تسلح ارباب العمل بالمادة ٦٥/ وغيرها من المواد التي تجعل العمال تحت تهديد المواد القانونية التي قاتل أرباب العمل والحكومة معاً من أجل تضمينها في القانون الجديد، وإقرارها بالشكل الذي جاءت فيه؟! وكل ذلك تحت سمع وأعين الحركة النفاابية، بل وتأييدها لهذا القانون العنيد، وإصدار كتيب من قيادة الاتحاد توضح للعمال (الخائفين على مستقبلهم) الميزات التي جاء بها القانون لمصلحتهم، وأن هذه الميزات لم تكن موجودة في القانون السابق الذي ولى زمانه ولم يعد يلبي رغبة وطموح المستثمرين وأرباب العمل الذين كانوا يرون فيه حجر عثرة أمام استثماراتهم وطموحاتهم الاستثمارية، حيث أكدت الحكومة ذلك تأييداً لطموحات (المغتربين الجدد). لقد بدأت مفاعيل هذا القانون تظهر أولاً بأول، حيث أخذ العديد من أرباب العمل بتسريح العمال بالعشرات، وإغلاق منشآتهم الصناعية وتحويلها إلى مراكز تجارية، ومنهم من سرح عماله، كما حدث في شركة دعبول للصناعات الكيماائية، في رمضان الماضي، حيث وعد العمال في هذا الشهر الفضيل أن يدفع تعويضاتهم عند توفر السبولة لديه، وهو صاحب مجموعة من الشركات، فسرحهم بالإضافة إلى عدم دفع أجور (١٥٠) عاملاً لمدة سبعة أشهر.

فانظروا واعتبروا يا أولي الألباب!!

إن عمال القطاع الخاص في ازدياد مطّرد، ومنشآت القطاع الخاص أيضاً في توسع وصناعاتها تتنوع، وهذا يعني دخول أعداد جديدة من العمال ذوي الاختصاصات إلى هذه المنشآت، ما يعني وجود عمال موصوفين مهنياً (مهندسين، خريجي معاهد، عمال مهرة)، كما هو موجود في صناعة الكابلات، السيارات، الحديد الصلب، الصناعات الكيمايئة وغيرها من الصناعات الناشئة حديثاً، وهذا يتطلب:

- إعادة طرح موضوع عمال القطاع الخاص بشكل واسع على جدول أعمال المجلس القادم.
- صياغة خطاب نقابي يستطيع جذب عمال القطاع الخاص بقناعتهم وإراداتهم.
- طرح حزمة واسعة من المشجعات التي تشجع العمال للتوجه إلى النقابات، باعتبارها ممثلهم الحقيقي.
- فسح المجال لوصول عمال القطاع الخاص إلى مواقع قيادية في الهيئات النقابية بأعداد تعبر عن واقعهم الحقيقي.
- لا بد من السعي لأن تكون النقابات هي من يمثل العمال في عقودهم الفردية والجماعية.
- الوقوف مع العمال في احتجاجاتهم من أجل حقوقهم في حال حدوثها .

■ ■

الطبقة العاملة العالمية وسبل المواجهة:

مواجهة محاولات تفتيت وحدة الطبقة العاملة



. الآثار السلبية لمحاولات الهيمنة والحصارات والاحتلالات والحروب الأهلية . د.عماد الدين مصبح، المستشار الاقتصادي للاتحاد العام لنقابات عمال سورية.

. تحديات البطالة وأثرها على الشباب العامل والنساء العاملات . د.حيدر رشيد، المستشار الاقتصادي للاتحاد الدولي لنقابات العمال العرب.

. معوقات التنمية الاقتصادية والاجتماعية وانعكاساتها على العمال . بابيس فور تيلينوس، منظمة pame اليونان.

. تعزيز قدرات النقابات والعمال لمواجهة كافة التحديات ورؤية المنظمات المشاركة لهذا الموضوع .الدكتور حيدر رشيد.

بعد الحوارات والنقاشات العميقة التي أعقبت المحاضرات وعكست اهتمامات المشاركين وخبراتهم، وتجارب منظماتهم النقابية ووقائع التطورات الحاصلة في بلدانهم، خلص المشاركون إلى التأكيد على البيان الختامي كالتالي:

١.إن الطبقة العاملة العربية والعالمية ومنظماتها

النقابية والجماهير الشعبية في العالم كافة وفي بلدان المنطقة العربية والجنوب خاصة، تواجه جملة من التحديات المتداخلة المتعددة والمختلفة في مصادرها وأسبابها، والمتبانية في مجالاتها، والمتقاربة في شدتها وحجمها، وتعاني بشكل أشد وأكثر ضرراً قوى العمل والجماهير الشعبية في العالم.

٢. أكد المشاركون على ضرورة مواجهة تحديات التراجع الحاد في دخول قوى العمل، مقابل الزيادة المطردة في أرباح رأس المال، وانحسار الاقتصاد الحقيقي المادي والإنتاجي في قطاعي الصناعة والزراعة لصالح زيادة فقاعات تطور قطاعات مالية وخدمية.

٣. مواجهة سياسات الخصخصة وتصفية القطاع العام وإضعاف إسهامه في الدخل القومي ومسيرة الاقتصاد الوطني.

٤. مواجهة محاولات تفتيت وحدة الطبقة العاملة وشق صفوف حركتها النقابية وإضعاف قوتها .

٥. التأكيد على أهمية العمل الجاد والدؤوب لتعزيز وحدة الطبقة العاملة والنهوض بمستوى

النقابيون يدرسون واقع شركة بردى

يجب الارتقاء بواقع الشركة وتخليصها من معوقاتها



بعد نشرنا تأكيدات مديرية التخطيط، في الشركة العامة للصناعات المعدنية في سورية (بردى)، والتي أكدت في خطتها أن الشركة أعدت خطة لعام ٢٠١١ تتضمن إنتاجاً تبلغ قيمته ٢٦٩ مليوناً و٤٢٠ ألف ليرة بالأسعار الثابتة في حين بلغ الإنتاج الفعلي لعام ٢٠١٠ ما قيمته ٨٠ مليوناً و٩٧٥ ألف ليرة سورية، عقد مكتب نقابة عمال الصناعات المعدنية بدمشق واللجنة النقابية في شركة بردى للصناعات المعدنية اجتماعاً موسعاً بحضور رئيس اتحاد عمال دمشق جمال القادري لدراسة واقع الشركة والعثرات التي تواجهها والخطل المستقبلية التي يمكن من خلالها الارتقاء بواقع الشركة وتخليصها من معوقاتا .

وقد أكد القادري أن تهيئة الظروف الملائمة وتقديم التسهيلات والتحفيزات لشركات القطاع العام، من أهم عوامل النهوض، لأن من شأنه أن يسهم في زيادة وتأثر العمل والإنتاج وتجنبيه السقوط في دوامة الخسارة، خاصة تلك الشركات التي أعطت الكثير للوطن، والتي تملك خططاً طموحة ومؤهلات عالية تمكنها من تعزيز تواجدها في الساحة الاقتصادية فيما لو توفر لها الدعم المناسب، مؤكداً أن شركات القطاع العام كان لها الدور الاجتماعي والاقتصادي الهام في حياة البلاد على مدار السنوات الماضية.

وطالب القادري الجهات المسؤولة عن القطاع الصناعي التعامل بروح المسؤولية مع هذه الشركات، والعمل بشكل جدي لتخليص الشركة من واقعها، خاصة وأن إدارة الشركة عملت خلال الفترة الماضية على وضع خطة مدروسة وطموحة من شأنها النهوض بالشركة والانهاء من مسلسل الخسارات، وأكد القادري على المجتمعين بتقديم مذكرة نوعية تفصيلية يشرح فيها جميع المعوقات التي تواجهها الشركة ليصار إلى معالجتها أصولاً .

من جانبه أكد أيهم جرادة رئيس مكتب نقابة الصناعات المعدنية على ضرورة إقامة تسوية مع المصرف التجاري السوري حول مراكز الصيانة العائدة للشركة بعد أن طلب المصرف تنازل الشركة عنها لقاء فك الحجز الاحتياطي على أموالها .

إن السؤال الذي يطرح نفسه هنا هو: هل قرار وزارة الصناعة كان صحيحاً حين أقدمت على طرح شركة بردى للاستثمار الخاص المحلي أو الأجنبي؟

إن تراجع الصناعات المعدنية عن طرح بردى للاستثمار، يعني بكل وضوح أن المعمل ما يزال قادراً بإمكاناته الحالية على البقاء والاستمرار، وتحقيق خطته الإنتاجية الموضوعة، على الرغم من قدم آلاته وخطوط إنتاجه، والتي يصل عمرها إلى أكثر من خمسين عاماً، أي أن العمر الافتراضي لأغلبها قد انتهى.

إن هذا الواقع يفرض أشياء كثيرة، وي طرح عشرات الأسئلة بخصوص القرارات السابقة التي قضت على أكثر من أربع عشرة شركة من شركات القطاع العام التي كانت حتى الأمس القريب من عوامل الاستقرار الاجتماعي والاقتصادي والصمود الوطني، فهل نتعظ وتكون البداية من بردى؟ أم أن هناك من يضع العصي في العجلات مهما كانت النتائج؟

■ ■

ويستمرُ الاشتباك بين أهالي ضاحية عرطوز ومحافظة دمشق؟

الفاسدون محميون.. ومديرية التخطيط العمراني الخصمُ والحكمُ

◀ ماهر فرج

يعاني أهالي ضاحية عرطوز من مشكلة عمرها أكثر من سبعة عشر عاماً، أي إنها مستمرة منذ عام ١٩٩٣م، عندما طبقوا مرغمين قرار إخلاء منازلهم المنذرة بالهدم من محافظة دمشق لتنفيذ مشاريع لـ«النفع العام» في عدد من المناطق، منها القابون والصالحية والمزة، وذلك مقابل مساكن بديلة بسعر رمزي يدفعه المنذرون بالإخلاء على دفعات مريحة وطويلة الأمد تتناسب مع مستواهم المعيشي والاقتصادي ومقداره ٢٥١٢٥٠ ل.س ثمن لشقة مساحتها /٧٠/ متراً، ضمن مواصفات معينة حسب الاتفاق بين مؤسسة الإسكان العسكري ومحافظة دمشق..

مفاجآت غير سارة.. بالجملة

الأهالي المنكوبون بقرار الإخلاء تفاجؤوا عند التوقيع بأن سعر المنزل والذي من المفترض أن يكون بمثابة تعويض لهم عن منازلهم بلغ ٦٠٠٠٠٠ ل.س، علماً أن سعر المنزل بالمواصفات نفسها المنصوص عليها بدفتر الشروط عام ١٩٩٣ لا يتجاوز ٢٠٠٠٠ ل.س، فكيف إن كان هذا المنزل تعويضاً عما استملكته المحافظة؟.. إضافة إلى ارتفاع القسط الشهري الذي حدد بـ١٠٠٠ ليرة، علماً أن راتب الموظف كان حينذاك ٤٠٠٠ ليرة فقط، وعلماً أن معظم الذين استملكوا المحافظة عقاراتهم هم من العمال وصغار الكسبة الذين أجبرهم بقاؤهم دون مأوى على التوقيع على عقد أقل ما يوصف به أنه «عقد غبن».

واستمرت المفاجآت إلى حين تسلم الأهالي مساكنهم البديلة في ضاحية عرطوز، حيث اكتشفوا أنها لم تكن مطابقة للمواصفات المنصوص عليها فيدفتر الشروط المتفق عليه بين الأهالي ومحافظة دمشق، وبالتالي فقد استغلت المحافظة حاجة الأهالي لتقوم بدور التاجر الذكي، وتحقق من أعناقهم ربحاً باسم«النفع العام».. الشفق التي تسلمها هؤلاء كانت أشبه بشقق على العظم تحتاج لإعادة إكساء، وذلك بسبب تلاعب القائمين على تنفيذ المشروع بالمواصفات المنصوص عليها، مع التأكيد على أن هذه المساكن وحتى إذا ما تم إنشاؤها وتسليمها للأهالي المتضررين بالمواصفات الفعلية المتفق عليها، فإنها لا تستحق الثمن الذي افترضته محافظة دمشق على هذه المساكن البديلة، والتي من المفترض أن تكون مجانية، أسوة بحالات مماثلة تم فيها تعويض من هدمت المحافظة مساكنهم بمساكن مجانية.

اعتراف رسمي.. وتسويق

والحال هذه، فإن أهالي ضاحية عرطوز قد أجبروا على دفع ثمن مساكنهم مرتين، الأولى عندما سلموا منازلهم المنذرة بالهدم للمحافظة، والتي بنوها بعرق جبينهم وعلى حساب قوت أولادهم، والثانية عندما بدؤوا بدفع الأقساط الشهرية الخاصة بالمساكن الجديدة، والتي امتنع معظمهم لاحقاً عن دفعها نتيجة تجاهل المحافظة للشكاوى العديدة التي تقدموا بها بعد شعورهم بالظلم والاستغلال الواقع عليهم.

الشكوى المقدمة إلى محافظة دمشق، والتي شرح فيها أهالي ضاحية عرطوز أبرز المشاكل التي يعانون منها، أكدتها لجنة الكشف الميداني التي زارت المكان، حيث خلص تقرير هذه اللجنة إلى وجود أخطاء وتجاوزات«قد تكون مقصودة»(١؟) عند تنفيذ مشروع ضاحية عرطوز يتلخص أهمها فيما يلي:

١- وجود تشققات إنشائية في بعض الأماكن مما يهدد سلامة البناء.

٢-إن أعمال المنجور الخشبي تم تنفيذها بخشب حور غير قابل للاستعمال بينما جاء في شروط العقد أن أعمال المنجور سيتم تنفيذها بخشب سويدي.

٣- البلاط المستعمل هو بلاط أسطح من أسوأ الأنواع غير



مطابق للشروط الفنية.

٤- سوء تنفيذ الأدراج مع العلم أن الدرج قد تم حساب تكلفته على الأهالي مرتين الأولى بكلفة مستقلة والأخرى ضمن مساحة المنزل.

٥- عدم مطابقة المواد الداخلة في تمديدات مياه الشرب للمواصفات الفنية الواردة في دفتر الشروط ولأبسط شروط الاستخدام الصحي.

أما المشكلة المتعلقة بالأمر المالية فهي:

١- إن المساحة فعلياً هي أقل من المساحة المحسوبة على الموظفين.

٢- تم حساب كلفة المتر المربع التقديري بحوالي /٦٢٥٠/ ل.س مما يؤكد الفرق الشاسع بين الكلفة الفعلية والكلفة المسجلة التي يدفعها هذا المواطن من قوت أولاده.

٣- تم تنفيذ أعمال الكهرباء على حساب سكان الضاحية وتم بيعهم عدادات كهرياء بالسعر الرسمي ما أدى إلى دفع أهالي الضاحية كلفة مشروع الكهرباء مرتين.

عندما استلمت محافظة دمشق الشكوى المقدمة من الأهالي قامت بتشكيل لجنة متخصصة بقرار رقم /٢١٧٣/ والصادر بتاريخ ١٤/٤/٢٠٠٣ والذي جاء فيه: بناء على أحكام قانون الإدارة المحلية الصادر بالمرسوم التشريعي رقم/١٥/ لعام ١٩٧١م تعديلاته ولائحته التنفيذية، وعلى القانون الأساسي للعاملين في الدولة رقم /١/ لعام ١٩٨٥ ، وعلى كتاب دائرة الإسكان بمديرية التنظيم والتخطيط العمراني رقم /٦٦٣/ الصادر بتاريخ ١٠/٤/٢٠٠٣م، وعلى مقتضيات المصلحة العامة يقرر تشكيل اللجنة من أعضاء محافظة دمشق، على أن يدخل ضمن مهامها دراسة تقرير سكان مشروع عرطوز السكني ودراسة تقرير لجنة الاستلام النهائي أخذين بعين الاعتبار التقارير المذكورة والعقود المبرمة بين محافظة دمشق ومؤسسة الإسكان العسكري، وواقع التنفيذ وتدقيق المواصفات الفنية والكميات المنفذة والمساحات، وتقدير الأسعار.

وتقرر أن ترفع اللجنة المذكورة تقريرها للمحافظ للمصادقة عليه، وبعد أن أنهت اللجنة دراستها الشكوى المقدمة من قبل أهالي الضاحية خرجت بقرار كانت تعتقد بأنه منصف للأهالي، تضمن خصم /٥٠٠٠/ ل.س فقط من المبلغ الإجمالي لسعر المسكن، والبالغ /٦٠٠٠٠٠/ ل.س كحل نهائي بهدف إفضال الملف وإخفاء التجاوزات الواضحة في تنفيذ مشروع ضاحية عرطوز.

محافظة دمشق.. ليست هنا

عندما شعر أهالي الضاحية بأن المحافظة لم تتصفهم رفضوا القرار رقم /٦٨٥٩/ الذي ينص على تشكيل لجنة ثانية مؤلفة



من أعضاء المحافظة الذين شارك معظمهم في اللجنة الأولى، وذلك للنظر في الشكوى الثانية المقدمة من أهالي الضاحية، وطالبوا بتشكيل لجنة من جهة محايدة لأن تجربتهم الأولى مع المحافظة قد جعلتهم يوقنون بأن الخصم لا يمكنه أن يكون حكماً عادلاً.

وبموجب رفض الأهالي لهذه اللجنة تم إيقافها عن تنفيذ مهامها، واستمرت المحافظة بتجاهل معاناة أهالي ضاحية عرطوز الذين أصربوا عن تسديد الأقساط الشهرية بانتظار أن تجد الجهات المعنية حلاً عادلاً ينصفهم، علماً أنهم مستعدون لدفعها في حال حلت مشكلاتهم على الرغم من أنهم خسروا منازلهم التي هدمتها المحافظة واستملكوا أراضيها .

ولم يقتصر الأمر على تجاهل محافظة دمشق لمشاكل ومعاناة الأهالي بل تعدتها إلى بعض الممارسات التي فرضها أحد المتنفذين في المحافظة بهدف إسكات صوت الأهالي وإجبارهم على القبول بالأمر الواقع، حيث يؤكد عدد من أهالي الضاحية أن أحد المتنفذين في محافظة دمشق(ع.ال) في دائرة التخطيط العمراني بالمحافظة قد وضع مراقباً (م.ا) على الضاحية لتضيق الخناق على الأهالي عن طريق قطع المياه لأربعة أو خمسة أيام، إضافة إلى جعل هذا المراقب الجهة المخولة بمتابعة أمور الضاحية والمرجعية الوحيدة التي يجب على الأهالي مراجعتها في أمور الضاحية ومشكلاتها، وذلك فقط لضمان صمت الأهالي وعدم مطالبتهم بحقوقهم!.

يضاف إلى ذلك المحاولات المتعددة التي قام بها هذا المراقب لإثارة المشاكل بين أهالي ضاحية عرطوز ومنطقة الضهرة المجاورة لها حسب ما أكده أهالي ضاحية عرطوز.

ولم ينكر أهالي الضاحية وجود بعض الأصوات التي حاولت الوقوف إلى جانبهم وإنصافهم في المحافظة كالمحامي (ف.س) عضو المكتب التنفيذي في محافظة دمشق والمهندس (ن، ال) إلا أن أصواتهم لم تكن قادرة وحدها على إنصاف أهالي ضاحية عرطوز.

شكوى جديدة وتساؤلات

إلى جانب ذلك قدم الأهالي شكوى إلى مجلس الوزراء تم تسجيلها في ديوان المجلس برقم /٨٢٢/ بتاريخ ٢٢/١/٢٠١١، وتضمنت بعض التساؤلات التي توضح مقدار المعاناة التي يعيشها سكان ضاحية عرطوز وتقا عس محافظة دمشق عن تطبيق بنود العقد الموقع بينها وبين الأهالي والمتمثلة ب:

١- لماذا فرضت محافظة دمشق تكلفة إضافية على أهالي الضاحية تأمين المرافق العامة تعادل قيمة المسكن المتعاقد عليه مع مؤسسة الإسكان العسكري؟.

شؤون محلية

٢- لماذا لم تعترف المحافظة بأن المساكن التي سلمتها إياها مخالفة وبصورة عامة لما ورد في دفتر الشروط والعقد المبرم بينها وبين مؤسسة الإسكان العسكرية؟ وما السبب الذي دعاها لاستلام هذه المساكن رغم مخالفتها للشروط المتفق عليها؟ وهل يمكن أن تبقى قيمة المساكن كما وردت في العقد رغم أنه لا يمكن تسميتها بمساكن جاهزة؟.

٣- أين السوق التجارية والمدارس ثان والحديقة العامة والتي هي من ضمن المرافق العامة؟

- علماً أنها واردة ضمن العقد المبرم مع مؤسسة الإسكان العسكرية وهي موجودة في مخطط ضاحية عرطوز- فلماذا أضيفت قيمة المرافق العامة على ثمن المسكن رغم أنها لم تنفذ؟.

٤- إن من يقرأ رد محافظة دمشق حول مطلبنا بتشكيل لجنة تحقيق محايدة لإعادة الأمور إلى نصابها العادل يلاحظ حتماً محاولة تملص المحافظة من المسؤولية تجاه هذه الأمور، وذلك عندما ألفت اللوم علينا لعدم تسديدنا الأقساط الشهرية، ونحن نؤكد أننا لسنا ضد تنفيذ القانون- والكلام لأهالي الضاحية- ولكن بعد أن تتصفنا الجهات المعنية، علماً أننا نحن الطرف الضعيف فالمحافظة بيدها السوط المسلط على رؤوسنا عبر توجيه الإنذار تلو الإنذار، علماً أننا وقعنا العقد ونحن كما يقال (مجير أخاك لا بطل) مع المحافظة كي لا نبقى مع ذوبنا بلا مأوى بعد أن هدمت المحافظة مساكننا .

٥- أخذت المحافظة قرضاً من المصرف التعاوني العقاري من أجل بناء هذه المساكن ونحن لسنا مجبرين على تحمل أعبائه، فمن واجب المحافظة تأمين السكن لمن تقوم بهدم مساكنهم وهذه هي العدالة .

إلا أن هذه الشكوى لم تكن أوفر حظاً من سابقتها، حيث ظل الصمت هو سيد الموقع ولم يتم اتخاذ أي إجراء في الشكوى المقدمة من أهالي ضاحية عرطوز، فأتبعوها بكتاب إلى مجلس الشعب يشرحون فيه مطالبهم التي تعبر عن أبسط حقوق من فقد مسكنه فداء للمصلحة العامة، ويؤكدون فيه التزامهم ببندو العقد الموقع بينهم وبين محافظة دمشق ولكن بعد إعادة النظر والتأكد من أن المواصفات الفنية مخالفة لما وقعوا العقد على أساسه، إضافة إلى النظر في أسعار المنازل للتأكد من أن الثمن المفروض من قبل المحافظة أعلى بكثير مما تستحقه هذه المساكن المخالفة لدفتر الشروط .

كما طالبوا أن تكون الأقساط الشهرية التي سيدفعها الأهالي ثمناً للمساكن البديلة بحدود /١٠٠٠-١٥٠٠/ حتى تتناسب مع وضعهم المعيشي والاقتصادي، علماً أن معظم الأهالي من العمال وصغار الكسبة، وكل ذلك بعد الإطلاع على دفتر الشروط والواقع الفعلي للمساكن ومشروع ضاحية عرطوز بشكل عام، وأكد أهالي ضاحية عرطوز قبولهم بأي قرار يكون منصفاً .

انتظار..ثم انتظار

حتى الآن لا يزال الأهالي يعانون تجاهل الجهات الرسمية لمشكلتهم المتشعبة التي صار عمرها سبعة عشر عاماً تقريباً، وذلك رغم تسابق معظم وسائل الإعلام الرسمية وغير الرسمية لتغطية هذه القضية التي تجاهلتها معظم الجهات الرسمية. ولكن، ألا يحق لمن فقدوا منازلهم في سبيل المصلحة العامة أن يجدوا من ينصفهم ويحاول مجرد النظر إلى معاناتهم؟ ولماذا يستمر تجاهل المعنيين في محافظة دمشق لهذا الكم الهائل من المشكلات التي تعانيها المنطقة؟ ومن المستفيد من هذا الصمت على كل هذه الأخطاء والتجاوزات؟ ومن يحمي المفسدين في محافظة دمشق؟.

إن الجواب وفقاً لما يعتقد أهالي ضاحية عرطوز عند المعنيين في مديرية التخطيط العمراني بمحافظة دمشق، وليس في مكان آخر.

■ ■

مرآب وسط الشارع!!

رغم كل ماكتبناه في أكثر من عدد، ما تزال سيارات الأجرة تقف قبالة كراج الوصول في القابون على شكل رتلين طويلين أو أكثر متزاحمة لاصطياد الركاب القادمين من المحافظات الشمالية، ومحولة الشارع هذا العريض إلى خانق ضيق مزدحم، بالكاد تستطيع السيارات القادمة من دوما وحريستا عبوره.. حتى أصبح تجاوز هذه الوصلة التي لا يتعدى طولها المائتي متر، يحتاج إلى عشر دقائق أو إلى ربع ساعة في أوقات ذروة الازدحام..

كل هذا يحدث وشرطة المرور الراجلة والراكبة والتفتيشية والطائرة واقفة تتفرج دون أن تقوم بأي إجراء.. بينما يعلو الضجيج والتزمير إلى حدود السماء..

هكذا يتم التحديث في بلدنا..

يا له من تحديث!!

■ ■

فوضى عارمة في المعهد التقني للعلوم المالية والمصرفية



الحاجة إلى الانتظار..

الطالب (ع.ب) قال بسخرية ممزوجة بالأمم: «إن ما يحدث هنا هو تفاهة حقيقية، ولقد تعودنا الوقوف في الطوابير في كل مكان يتبع إلى مؤسسة عامة، فمن الأفران إلى المؤسسات الاستهلاكية، وهنا في المعاهد».

المواطن (س.ع) ولي أمر أحد المتقدمين قال: «تعتل عن أعمالنا لأكثر من يوم حتى نساعد أبنائنا بالتسجيل وبالرغم من أن ابني قد حصل على تفوق في المدرسة الثانوية التجارية، إلا أن أحداً لا يهتم، ولم تسمح له علاماته بدخول الجامعة بسبب رفع المعدلات بشكل ظالم في كل عام

تعمل عليه لا تعرف مواقع الأحرف! والموظف الذي يأخذ الأوراق لديه ضعف نظر وسمع تجاه الطلاب العاديين، ولكن ما أن يأتي طالب ذو واسطة حتى يهب لخدمته كالبرق».

الطالبة (ف.ج) قالت: «أحضر كل يوم منذ حوالي الأسبوع، وأوراقي كلها جاهزة، ولكن الموظفين لا يبدأون العمل حتى الساعة ٩،٣٠ ويتوقفون عند الساعة ١٢،٠٠ فهل هذا هو دوامهم؟ فأين رقابة الضمير؟ وإذا لم يكن هناك فأين الرقابة الداخلية والتفتيش؟ مع العلم أن بقية الكليات والمعاهد لا تعاني من هذه المشكلة مثلاً».

الطالب (ع.س) قال: «لقد كان مجموعي جيداً نسبياً، وتقدمت إلى اختبار اللغة الإنكليزية ونجحت، وعلامتي باللغة الإنكليزية ٢٨/٣٠ ولكن المفاضلة الثانية خيبت آمال الكثيرين من الطلاب، والسبب واضح، فالحكومة تُشجّع الجامعات الخاصة، على حساب السواد الأعظم من طلابنا».

في النهاية نسأل: إلى متى ستستمر الطوابير والفوضى والانتظار والحسوبية والرشاوى كظاهرة تهدد استقرار المواطن والوطن على حد سواء؟ وهل الحل بالخصخصة؟ حتماً لا، لأن الحل يكون بتطبيق القانون فعلياً، ولا أحد فوق القانون.

■ **عمر سوركلي**

لقطة من سورية

المازوت.. و«الهوى»

يمكن لمعظم السوريين، بمن فيهم أكسلهم في اللغة العربية والإنشاء والتعبير، أن يضعوا كلمة «مازوت» مقرونة بـ«هوى» ومشتقاتها في أكثر من جملة مفيدة، أو غير مفيدة، أو بذئية لمن لا يود إكمال قراءة هذه اللقطة القاسيونية..

يقول المثقف الذي كان ثورياً في زمن مضى لجاره: «لا مازوت مدعوم هذه السنة.. ولا هوى.. شوفوا كيف بدكن تدبروا حالكن»..

يقول العامل لزوجته: «إذا ما وزعوا شيكات دعم مثل السنة الماضية رح ناكل.. هوى».

يقول الزبال لزميله: «هوى عليهم وعلى الشيكات.. شرشحونا السنة الماضية يا زلة.. إذا هويت الحكاية بنشعل هالحاويات أنا وبّاك وينتدفا.. ونسوانا وأولادنا إلهم الله»..

تقول ربة العمل لبنات الورشة: «من هلق عم قلكون منشان ما تتهوينوا بعد فترة.. صوبية مازوت ما في هالسنة.. عم يقولوا لا في دعم ولا في هوى».. يقول طالب بكالوريا لزميله وقد هبت إحدى نسائم تشرين الباردة: «عن جد ما بدهن يركبوا صوبيات هالسنة..

هادا الهوى ابن الحرامي.. قصدي ابن المسؤول، هيك عم يعلّك؟» فيجيبه الآخر: «هواي عليهم وعلى الصوبيات وعالمازوت.. شو ما ظل سيرة بهالبلد غير هالسيرة اللي بتهوي.. أبي عم يحكي فيها.. وأمي.. والجيران.. والطلاب.. والسّمّان والناس اللي بالشارع.. ناقصنا هم؟ ما بيكفيننا هم البكالوريا؟ بدي إهوى على البكالوريا وعلى المازوت وعلى هالعيشة... كلها هوى بهوى».. وبعد، الهوى سيطمرنا وتمسي البلاد خرّاًبّا بخرّاًبّا.. إذا بقينا صامتين..

ج. أ. محمد

دعوة لمحافظ ريف دمشق ووزير البيئة للاطلاع والمعاينة..

«خياره دنون» منطقة موبوءة بشكل خطير



نعرف أسماءها .

أحد مصانع السيراميك يرفع المخلفات التي يرميها في النهر عندما ينسد المجرى، ويكدسها فوق بعضها البعض مرة تلو المرة على أحد جانبي النهر، حتى غدت مع مرور الزمن تلالا من الجص والغبار وتملؤها الملوثات والقذارة. ورغم ضخامة المنشأة فصاحبها يرفض تزفيت الطريق أمامه مع أنها ترابية ومثيرة للغبار والعجاج بشكل سيئ، ما يدل على أن هدف المنشأة تكديس الأرباح وجني الفوائد الشخصية فقط.

الأسوأ والأخطر من ذلك كله تعرّض البيئة للملوثات ومخلفات يرميها المسلخ الموجود في المنطقة التابع للشركة السورية الليبية للمنتجات الزراعية والصناعية مجمع الدواجن الفرع رقم ٣/، حيث يتم وضع كل مخلفات المسلخ من ريش وأرجل الدجاج وأمعائها وأحشائها الداخلية في أكياس يتم رميها على جانب الطريق، وفي أكثر من موضع، فتقوم الكلاب الشاردة بنيش هذه الأكياس مخلفة منظراً يصعب شرحه أو وصفه. وقد رأينا الريش والمخلفات منتشرة في أكثر من مكان، وخاصة تحت الجسر الذي تمر من تحته سكة القطار إلى قرية دير علي، ولكننا لم نستطع التوقف حتى لالتقاط صورة من شدة الروائح الكريهة المفرزة التي تثير الإشمئزاز وتزكم الأنوف. أحد المواطنين يملك تركساً زراعياً قال إن الرائحة الموجودة

تم اعتبار العام ٢٠١٠ عاماً للبيئة في محافظة ريف دمشق، ومن المفترض أن تتم الفعاليات والنشاطات المكرسة لهذا العام تحت الشعار الذي طرحته المحافظة بأحرف عريضة (الحفاظ على البيئة حفاظ على الحياة) فهل حياة المواطنين والوطن رخيصة أو عديمة الأهمية إلى الدرجة التي شاهدناها بأم أعيننا؟!

شكا لنا مواطنون من منطقة خياره دنون التابعة لمنطقة الكسوة وجود الكثير من النفايات السامة والملوثات البيئية والقذارة والروائح الكريهة المفرزة على امتداد مسافة طويلة بجانب الطريق الدولي السريع من دمشق إلى درعا، وخاصة في المنطقة الممتدة من الجسر المؤدي إلى قرية ديرعلي وصولاً إلى الجسر الذي تمر من تحته سكة القطار المار من المنطقة. علماً أنه توجد استراحات كثيرة على هذا الطريق ويعتبر عنواناً وصورة عن نظافتنا وحضارتنا أمام الغريب وسيارات الترانزيت، والمفترض أن تكون الصورة نظيفة تماماً .

قامت «قاسيون» بجولة مع كاميرتها في المنطقة ورصدت مصادر التلوث والأوساخ والروائح، وكانت المشاهدات الأولى وجود الأوساخ المنتشرة بكثرة على جانبي الطريق الدولي السريع وروائح كريهة لا تطاق، ممقزة للنفس تثير الإشمئزاز وتزكم الأنوف. عند سؤالنا لأحد المواطنين من المنطقة أفادنا بما يلي:

يوجد في المنطقة الكثير من المعامل والمصانع الكبيرة التي لا تلتزم بشروط حماية البيئة، منها مصنعان كبيران للسيراميك وعدة معامل للمنظفات ومعامل وشركات للمواد الكيميائية، وكلها ترمي مخلفاتها في الساقية التي من المفترض أنها مخصصة للصرف الصحي لمنطقة خياره دنون، وتسمى نهر بغاديد، وحتى هذه الساقية ملوثة للبيئة بشكل كبير، وليس فيها شيء من الصرف الصحي المخطط أو المنظم. وفوق ذلك ترمي المعامل مخلفاتها في هذا النهر الذي ينتهي كمستنقع آسن على امتداد مسافة طويلة بجانب الطريق الدولي، مقابل الجامعة السورية الدولية، مشكلة أحواضاً من القذارة والروائح الكريهة، وليس لها مصرف أو مجرى تتحول أو تسير إليه، ما يجعل المستنقعات والروائح دائمة على مدار السنة.

استطعنا رصد بعض المعامل الموجودة في المنطقة والتي تصب مخلفاتها الملوثة للبيئة، ومعظمها سام، في نهر بغاديد، ومنها معمِل سيراميك زنبوبيا ومعمل سيراميك بلقيس ومجموعة هاجر للكيماويات وشركة مدار للمنظفات ومعامل دعبول للمنظفات ومعمل الأورفلي لمبردات المياه المنزلية، وغيرها لم

هل تعلم «التربية» معنى أن تكون المعلمة أمأً وزوجة؟

يشتكى الكثير من المواطنين من استمرار استصدار القرارات المهزوزة لوزارة التربية، ومن استمرار تعثر إجراءاتها وخططها ومناهجها، التي تزدد ارتجالاً وتخبطاً.. وفي هذا السياق وصلت إلينا الرسالة التالية من أحد المواطنين..

يقول المواطن:
«بعد مراجعة وزارة التربية أكثر من مرة، وعدم استقباليها لنا لمناقشة القرار الأخير المتعلق بنقل المعلمات، قررت إرسال هذه الشكوى لموقعكم الكريم.

إن قرار رئاسة مجلس الوزراء الذي ينص على عدم نقل المتزوجات إلى محافظاتهم فيه ظلم كثير، فهل يعقل أن تترك الزوجة بيتها وأولادها خمس سنوات قبل أن تستطيع الانتقال إلى محافظتها؟ ماذا تفعل إذا كان زوجها موظفاً؟ هل يعيش كل منهما في محافظة مختلفة. وماذا عن الأولاد في هذه الحالة؟

أعتقد أن القرار الذي صدر كان يجب أن لا يشمل المتزوجات، وفي أسوأ الأحوال أن يشمل فقط الذين تزوجوا بعد صدور القرار أو بعد التعيين في أقصى درجات السوء، أما المتزوجات قبل القرار، وحتى قبل التعيين فهذا ظلم ما بعده ظلم.. إذ كيف للمعلمة أن تهتم بوظيفتها وهي بعيدة عن بيتها أو العكس؟ لا شك أن هذا يدمر العملية التربوية ولا يطورها، ويدمر كذلك الأسرة ويحكم عليها بالموت..

أرجو إيصال هذه الشكوى لوزارة التربية ورئاسة مجلس الوزراء كي يتم حل هذه المشكلة التي ستدمر بيوت أناس كثيرين ضمن هذه الشروط غير المنطقية وغير العقلانية.. ونشاهد السادة المسؤولين في المواقع والجهات المختلفة التدخل لحل هذه المعضلة بطريقة سليمة وتتناسب مع واقعنا ومجتمعنا ..

وإنه لمن الضروري أن يعلم مصدرو القرارات في وزارة التربية أن المعلمة هي على الغالب، زوجة أولاً، وأم ثانياً، أم أن هناك من لا يريد لهذا الشعب أن يتاسل؟

وشكرا لجهودكم»..

إننا في قاسيون نضم صوتنا إلى صوت هذا المواطن المتهور، ونطالب الجهات المعنية بإيجاد حل سريع لهذه المشكلة، وإن كنا شبه متيقنين أنه لا حياة لمن ننادي.. فالمسؤولون باتوا في واد، والمواطنون في واد آخر، وبين الواديين هوة أخذة بالاتساع في كل يوم.. بانتظار أن نخلق لأنفسنا واقعاً أفضل.. ■■

شؤون «فوق» الطلاب

إن لم نقل أنه من المستحيل أن يحصل – هذا الطالب – على إجابة واحدة مفيدة من أغلب مكاتب شؤون الطلاب في جامعة دمشق أو غيرها من المكاتب التابعة للجامعة، لأن الموظف يأتيك بإجابة مختصرة، لا يفهمها هو في أغلب الأحيان، فكيف بالطلاب الباحث عن إجابة شافية لقضيته أو حلاً أو استدلالاً لمشكلته؟..

آلا تتطلب هذه المشكلة حلاً سريعاً، ورقابة جدية من جانب إدارة الجامعة على موظفيها، هذه الرقابة المتمثلة بالفحص العاجل والسريع لنفسياتهم، وأساليب تعاملهم مع الطلبة بالدرجة الأولى، ليكونوا الوجه المشرق. وخير ممثل لجامعة دمشق العريقة، بدلاً من كونهم إحدى الحلقات المظلمة التي ما فتئت تطفئ عليها في السنوات الأخيرة؟

أو «النفسيات الحامضة» إلى الموظفين بقطاع التعليم الجامعي، وهذا شيء معيب بالتأكيد.. فالإداريون الجالسون على مكاتب شؤون الطلاب، أو في الدوائر الامتحانية، أو غيرها من المكاتب المخصصة لبحث قضايا الطلاب، والوقوف على مشاكلهم، باتوا اليوم عبئاً على أنفسهم، وعلى الطلبة أيضاً، فهؤلاء الموظفون باتوا يدفعون الطلاب الباحث عن إجابة لتساؤلاته، أو حلاً لمشكلته إلى الهروب قسراً، أو الكيل بالشتائم على هذه الجامعة التي وضعتهم ميسراً لشؤون الطلاب وليس معرقلاً لها .

فمن الطبيعي اليوم، أن يقرر طالب ما الدخول إلى مكتب العميد أو نائبه، وسيحظى – الطالب – بلقائه بعد انتظار قد يمتد لعشر دقائق أحياناً، لكن من الصعب،

المواطن السوري في اليوم الذي يحتاج فيه لتسيير معاملة بإحدى الدوائر الرسمية، فيستفيق في الصباح متفائلاً بالخير دون أن يجده في هذه الدوائر بالتأكيد، لأنه سيجد معاملة مغايرة تماماً لتلك التي أجبر على الحلم بها ليلاً، وبذلك يتفادى الاكتئاب الذي سيلاحقه يوماً آخر يضاف للأيام التي ستقف فيها معاملته في هذا الدرج أو ذاك دون مستجيب.

واقع مغاير، اعتاد السوريون على مشاهدته، أو التعامل معه، لأنهم مجبرون على تحمله لا أكثر، ولا بديل أمامهم غيره، هذا السلوك «الموظفي» – وبعيداً عن اللباقة– لا يترك بداخل أي منا إلا حالة من «القرف» التي تعتريه عند مراجعة إحدى الدوائر الرسمية، لكن المشكلة اليوم هي في انتقال هذه العدوى،

حسان منجه

اعتاد الناس على نفسية الموظف السوري في الدوائر الرسمية، هذه الهيئة الشكلية التي يرتاح لمجرد رؤيتها المراجعون المستمتعون بخوض تجربة التنزه بين مكاتب الدوائر الرسمية، والذين يصرون بعد انتهاء معاملتهم «بخبر وسلامة» على تكرار هذه الرحلة السعيدة في معاملات أخرى، على أن تكون أكثر إسعاداً بالتاكيد، وذلك بفضل اللاطفات التي يستقبلون بها أثناء تنقل معاملتهم بين هذه المكاتب أو الدائر.

هذا جزء من صورة الحلم الذي يراود



الممارسات؟ هل الغاية إعاقة تطوير العمل في المشفى وسيره بالاتجاه الصحيح، أم أن الغاية القيام بكل ما يمكن من إزعاجات لتطفيش» «الأوادم» خارج المشافي الحكومية، وتجهيزها بأمزجة وعقليات جديدة تتناسب ورياح المرحلة الليبرالية الحديدية، أم لعل الغاية تنظيف الساحة من جميع أصحاب الكف النظيفة ليخلو الجو للفاسدين فيعيثون فساداً كيفما يشاؤون، ومتى يشاؤون؟؟؟

اللافت للنظر أن الممارسات هذه تشابه مثلتها في مشفى العيون، وفي تقاطعات وتناسلات إدارية متشابهة معها لدرجة التطابق. فهل يمكن الاستنتاج إذاً أن هناك أصابع خفية منظمة، تفعل ذلك عن سبق إصرار وتخطيط ممنهج، وأن الإدارتين تسقان مع بعضهما بشكل يومي؟؟

وللعلم فإن إدارة مشفى العيون كانت قد أعفت منذ نحو عام ونصف رئيس قسم الداخلية من منصبه، وعينت بديلاً عنه، فقط لأنه اعترض على عقوبة اتخذتها بحق الأطباء المقيمين دون استشارته..

آلم تكتمل الصورة.. أم هي مجرد مصادفة، وسلوك الفاسدين هو ذاته في جميع المؤسسات والقطاعات؟؟

لمصلحة من استمرار مشكلة الإحصاء الاستثنائي؟

في مطلع الستينيات، وتلبية لدسائس عرقية عنصرية متعصبة، واستجابة لغايات طبقية مغرضة، قامت سلطات حكم الانفصال آنذاك بإجراء عمليات الإحصاء لسكان الجزيرة لمعرفة من هو المواطن ومن المتسلل عبر الحدود التركية إلى الأراضي السورية، بغية تنقية سجلات الأحوال المدنية الحالية – المقصود سجلات ١٩٦٢ وما قبل- من جميع الأشخاص غير السوريين الدخلاء، حسب ما نصت عليه الأسباب الموجبة لمرسوم الإحصاء التشريعي رقم ٣٩ تاريخ ٢٣/٨/٦٢.

وفعلاً، انتشرت لجان الإحصاء في كل أنحاء المحافظة وأرجائها تعد وتحصي، وسجلت كل من عثرت عليه في أراضي المحافظة. وبعدها تم جمع كافة الجداول الإحصائية لدى لجنة خاصة من عناصر عديدة، وابتدأ السلخ!!.. وكانت الحصيلة أن قام آلاف المواطنين واستيقظوا ووجدوا أنفسهم محرومين من الجنسية، أو حسب المصطلح الدارج «أجانب محليين»، وهؤلاء الآلاف تناسلوا وتكاثروا، ومن المفارقات أن عدداً كبيراً منهم أدى خدمة العلم.. وهكذا فثمة العديد من العائلات تقسمت إلى فئتين: الفئة الأولى تتمتع بالجنسية لاستمرارها في حيازتها، والفئة الثانية باتت أجنبية محلية عديمة الجنسية لعدم ورود أسمائها في سجلات الإحصاء، وفيما بعد استعاد البعض الجنسية بالعودة إلى سجلات الضريبة على الرؤوس المفروضة على السوريين إبان الاحتلال العثماني، ولكن بعد حين من الزمن أقفلت السجلات، فسدت طريق العودة إلى الجنسية السورية أمام الآخرين، وانقسم المجتمع في المحافظة على صعيد الجنسية إلى ثلاث فئات:

المواطنون السوريون الذين ظلوا متمتعين بالجنسية.

المواطنون السوريون «سابقاً»، الذين نزعَت عنهم الجنسية السورية لعدم ورود أسمائهم في جداول إحصاء عام ٦٢ ولهم قيود في سجلات الأحوال المدنية في المحافظة السابقة للإحصاء المذكور.

المكتومون، ووضعهم هو أصعب الحالات الثلاث، إذ لم ترد أسمائهم لا في عداد المواطنين ولا في عداد «الأجانب».

ومنذ ذلك الحين، كتب الكثير عن المشكلة، وطرحت القضية على مختلف المستويات وجميع السلطات التنفيذية والتشريعية والقضائية، وأطلقت الوعود مراراً لحل المشكلة، ولكن على أرض الواقع لم يتغيّر شيء، حيث تتفاقم معاناة ضحاياها يوماً بعد يوم في مجالات العمل والزواج والتملك والسفر ومختلف مناحي الحياة.

والسؤال هو: ما سرّ استمرار قرار لمدة ٤٨ عاماً بعد تعاقب أنظمة وسياسات مختلفة؟؟ لماذا يتحمل جهاز الدولة الحالي وزر سياسات أقرت في مرحلة يصفها الجميع بحكم الانفصال الرجعي؟ وما هي الجهة التي تقف عائثاً أمام حل المشكلة؟ ومن أين تستمد قوتها؟ هذه الأسئلة، وأسئلة أخرى من المنطقي طرحها ونحن في مناسبة مرور ما يقارب نصف قرن على الحدث – المأساة؟! خصوصاً بعد حصول إجماع وطني على ضرورة حل

رحيل..



غيب الموت بتاريخ ٢٠١٠/٨/٣٠
الرفيق حسن بريمو بعد صراع طويل مع المرض..

يعد الرفيق الراحل من أوائل الشيوعيين في منطقة عفرين، وهو من مواليد صايتان ١٩٣٣/، وقد انتسب إلى صفوف الحزب الشيوعي السوري في بداية انتشار الفكر الشيوعي في منطقة جبل الأكراد عام ١٩٥٣/، وهو من البناة الأوائل للمنظمة هناك. عرف الفقيد بإخلاصه للفكر الشيوعي، وتميز بروحه الوطنية الوفاية، كما لعب دوراً اجتماعياً هاماً في المنطقة، عدا دوره السياسي، كما كان لتشجيعه التعليم أثر هام وكبير في رفع نسبة المتعلمين في قريته.

هذا وقد شيعه ذووه مع أهالي القرية، وحضرت وفود كثيرة لأداء واجب التعزية. منها وفد اللجنة الوطنية لوحدة الشيوعيين السوريين.

أسرة تحرير قاسيون تعزي ذوي الفقيد ورفاق دربه وأهالي قريته، متمنية للجميع الصبر والسلوان وطول العمر..

■ ■

خاب اعتقاد المواطن مرة جديدة بأن الأسعار التي ارتفعت بسبب موجة رمضان وما بعده من مواسم سوف تثبت على الأقل إلى أمد غير قريب، ولكن المفاجأة التي يدخرها له التجار وسادة السوق في أن اعتقاده ليس في مكانه، فالسوق شهدت في الأيام الأخيرة موجة جديدة من الغلاء لم تكن في توقعيتها باستثناء موسم (المكدوس)، مع تبريرات معتادة من التجار، وغياب تام للرقابة التي أمست من عهد خلا.

العالمية علتنا

صاحب محل بيع الجملة يقول إن السبب في ارتفاع أسعار الزيوت والمعلبات ليس محلياً، وقد شهدت هذه المواد في الآونة الأخيرة مجموعة من العروض على مبيعها كانت ممتازة بالنسبة للمستهلك من ذوي الدخل المحدود .

الزيوت النباتية شهدت ارتفاعاً كبيراً ومفاجئاً على أسعارها، فصفحة زيت (الأونا) وصل سعرها إلى ٢٦٠ ليرة بعد أن كانت قبل أيام ٢٣٠ ليرة فقط، بزيادة ٣٠ ليرة، أما المعلبات فعلى سبيل المثال كان سعر كل ثلاث علب من مادة (الطون) ماركة (ليو) ١٢٥ ليرة، ثم فجأة صار سعرها ١٦٥ ليرة.

أما عن حجة صاحب محل بيع الجملة فهي بالتأكيد غير صحيحة، فالزيوت تشهد إقبالاً على استهلاكها بسبب موسم المكدوس ليس إلا، وهذا ما أدى إلى استغلال هذا الموسم من الجشعين أشنع استغلال، ومن المتوقع أن لا يعود السعر إلى حاله حسب عادتنا السورية المستجدة .

بورصة السكر

السكر وصل إلى ٥٥ ليرة للكيلو غرام في قرى ريف دمشق، أما في المحلات فيباع بـ ٥٠ ليرة، وعند أصحاب الجملة فيهتز سعره عند حدود ٤٥ ليرة، وكالعادة سيكون المبرر غير محلي، أما النتائج فهي محض محلية على المواطن فحسب رغم جرعة التموين الأخيرة من السكر الأحمر .

(مفركة) بطاطا

المشكلة، لاسيما بعد أن أقر المؤتمر القطري العاشر لحزب البعث العربي الاشتراكي بحل المشكلة، وبعد أن أكد السيد رئيس الجمهورية على ذلك أيضاً؟

– إن المستفيد الوحيد من استمرار المشكلة هي تلك القوى التي تراهن على الاحتقانات المزمنة في تفجير البنى المجتمعية، الأمر الذي لا يريده الوطنيون المخلصون، ولما كانت تلك القوى في ظروف اليوم أقرب إلينا من قرب الرمش إلى العين، ولما كانت سورية مستهدفة بحكم موقعها وموقفها من الصراع الدائر في المنطقة، فإن استمرار المشكلة بما راكمته على مدى عشرات السنين وما تمخض عنها اقتصادياً واجتماعياً وسياسياً ونفسياً يجعلها بمثابة صاعق تفجير بغض النظر عن الرغبات، فالقانونون الموضوعي يفعل فعله هنا، والذاكرة القريبة تخزن أحداثاً مؤلمة في هذا السياق، وعلى الجميع أن يدرك أن الشعور بالغربة في الوطن، والإحساس المزمّن بالظلم يقود إلى ردود أفعال شتأ أم أبينا، وربما يؤدي إلى نتائج سلبية وخصوصاً في ظل تراجع دور القوى السياسية الوطنية الفاعلة، وهذا ما يمكن أن تستفيد منه كل القوى المعادية لمصالح البلاد والعباد التي تبحث عن المزيد من التفورات واستغلالها لتنفيذ مشاريعها الهدامة .

– يحلو للبعض أن يقرّم الموضوع، ويصور المشكلة على أنها تخص المواطنين الأكراد فقط، ويبنى على أساس ذلك موقفاً سلبياً من حل المشكلة، ويسوق القضية للرأي العام الوطني والجهات الرسمية على أنها من متطلبات المصلحة القومية، ويطلق هذا البعض في هذا السياق مزاورادات «قومجية» لا علاقة حقيقية لها بالمصلحة القومية والوطنية، بل على العكس تماماً، تخلق المزيد من الحساسيات، وتقتعل مشاكل لا يوجد مبرر موضوعي لها على أرض الواقع، فحركة التحرر العربية بمحتواها الديمقراطي

التحرري بريئة من هذه مواقف.

والسؤال ثانية هو: هل يقوم هذا البعض بذلك من حيث يدرى أو لا يدرى لتقديم المبرر لبعض القوى الكردية لإخراج القضية عن سياقها الحقيقي، أي السياق الوطني الديمقراطي، أيضاً من حيث تدري أو لاتدري؟

إذا كان المشروع برمته نتاج تقاطع مصالح كبار الملاكين مع العقلية الشوفينية في جهاز الدولة آنذاك، وإذا كان الضحية الأساسية هم المواطنین الأكراد، فإن القضية أصبحت ذات بعد وطني بفعل تراكمها التاريخي ونتائجها وتطورات الوضع السياسي العام، ومن الممكن أن تؤثر سلباً على ترابط النسيج الوطني، فالنزعة الانعزالية، هي المعادل الموضوعي للتمييز، شتأ أم أبينا، وإذا كان الأمر كذلك فلمصلحة من إبقاء مشكلة ذات شكل قومي في ظل استهداف الشعوب والبلدان وافتعال الصراعات البينية من جانب أصحاب مشروع الفوضى الخلاقة؟ ولمصلحة من إخراج هذه الكتلة البشرية الكبيرة من دائرة العمل والإنتاج وإبعادهم عن خدمة العلم، وفرض قائمة ممنوعات عليهم على خلفية حرمانهم من الجنسية؟؟؟

نعم إن الوطن هو الخاسر الأكبر من كل ذلك!

ومن هنا فإن القوى الوطنية في البلاد مدعوة إلى التعاطي مع المسألة على أنها مشكلة تخص جميع السوريين، وأن حلها يصب في مصلحة الشعب السوري كله، وعموم التطور اللاحق للبلاد، ويكمن الحل في إعادة الجنسية لكل من حرم منها ظلماً .

مكتب قاسيون – محافظة الحسكة

❖ المقدمة المقال مأخوذة من بحث المحامي ممتاز

الحسن – دراسات اشتراكية ١٩٨٨

موجة غلاء جديدة تجتاح السوق..



توابعه من الفليفلة فمنها الجاهز المطحون، و(على حبته) وسعر الكغ بين ٢٥ – ٣٥ ليرة، وأما الثوم فيتراوح بين ١٠٠ – ٢٠٠ ليرة، عدا عن الجوز الذي له سوقه البلدي والمستورد، البلدي بسبب انخفاض إنتاج موسمه بين ٥٥٠ – ٧٠٠ ليرة، أما الأوكراني بين ٣٧٥ – ٤٥٠ ليرة.

وليكون موسماً بحق لا بد من بعض الزيت البلدي الذي تباع صفيحته بأسعار مختلفة تتراوح بين ٣٠٠٠ – ٤٥٠٠ حسب مصدرها، وكمية الزيت الحقيقي فيها، وبهذا يكتمل الموسم حيث تكلفه مونة المكدوس تكلف ما لا يقل عن ٥٠٠٠ ليرة لأسرة من خمسة أشخاص.

الهاجس القادم

لم تسعفنا السماء حتى الآن بما يجعل من هاجس الشتاء ملحاً رغم مهمات متلكئة عند البعض عن المازوت، وإمكانية أن تقوم الحكومة بدفع جرعة دعم مادية وإن كانت قليلة. هذه المهمات يقابلها صمت حكومي وصل إلى التطنيش، مع وعود بزيادة على أجور الموظفين قد تدع باب الدعم مغلقاً حتى يغادرنا الشتاء.

عبد الرزاق دياب

التخطيط أمر..

والهدف منه أمر آخر

حتى الطمر بالذهب لا

يكفي لـ«قبر» الفقرا!

وسيم الدهان

ربما استغرب البعض الإعلان مؤخراً عن تأجيل تحقيق أهداف مشروع تمكين المرأة والحد من الفقر خمس سنوات إضافية، وبالتالي تأجيل انتشال نحو ١٠٠ قرية سورية، أو أكثر بقليل، من الفقر عبر تمويل مشاريع صغيرة مستدامة التنمية تكون المرأة الأساس فيها.. ولكن هل من داع للاستغراب.. ولماذا؟!

لا داعي لأن المشروع الذي بُدئ العمل به- نظرياً- عام ٢٠٠٧، لم يتمكن حتى الآن- بحسب اعتراف مصادر في إدارته- من تحديد أسماء المناطق الفقيرة التي يمكن اعتبارها محتاجة لما يقدمه من خدمات؛ ولأن المشروع قائم بالأصل على فكرة «الإقراض» الهلامية التي لا يود أحد في سورية- فقيراً كان أم غنياً- الخوض في متاهاتها، ناهيك عن صغر حجم القروض المقدمة مقارنةً بمخاطر الولوج إلى عالم الاستدانة.

ثم لا داعي للاستغراب لأن المشروع يعتمد في خططه التنفيذية على مدى وعي الأفراد بأهمية العمل التنموي للخروج من الفقر بدل الاعتماد على تعزيز التعاون الاجتماعي لتحقيق هذا الهدف، وذلك رغم اعتراف إدارة المشروع بأنها تواجه- عملياً- «قلة وعي» كبيرة تعيق التنفيذ، وهذا يشير كذلك إلى أن المشروع يناقض نفسه حين يعتمد على قدرات الأفراد، ويعترف في الوقت نفسه بأن تعزيز قدرات الأفراد هي الخطوة الأولى على طريق تحقيق الأهداف المرجوة منه، وللحقيقة فإنها خطوة تتطلب سنوات طويلة قبل الانتهاء منها . أما الدافع الأهم لعدم الاستغراب، فهو أن الأجال الزمنية المقترحة لتحقيق مثل هذا الخرق ضد الفقر ليست أجالاً مدروسة، وإنما تغلب عليها العاطفة الدعاائية لا أكثر، إذ من المستحيل انتشال قرية واحدة من الفقر خلال ثلاثة أعوام، اللهم إلاّ عبر طمرها بالذهب.. علماً أن هذا الحل- رغم بريقه- لن يجدي نفعاً في نهاية المطاف لأنه مجرد تلميع!.

وبعيداً عن «لماذا»، يمكن القول إن انتشال مئة قرية من الفقر لا يختلف كثيراً عن انتشال قرية واحدة منه، وكل ما تقدم ذكره- وغيره- يدفعان إلى الاقتناع مرة وإلى الأبد أن الأمر يتطلب، كخطوة أولى وضرورية، توفير فرص عمل «جماعية» تتدخل الحكومة مباشرة (بالتمويل أو التوجيه) لضمان تشغيلها قرب المناطق المصنفة على أنها فقيرة، ويли ذلك بطبيعة الحال خطوات ستفرض نفسها بنفسها لا محالة.

وعليه، فإن عملية انتشال الفقراء من فقرهم، أياً كان عددهم، قد تمتد عشر سنوات من الآن، وهذا طبيعي في حال وجدت الإرادة لتحقيقه، أما أن يظهر أحد قبل انقضاء هذه المدة ليقول: «نعم، لقد انتشلنا كذا قرية من فقرها».. فهذا ما سيدعو للاستغراب حينها دون شك!.

ولكن رغم كل ما يمكن للمنطق أن يقدمه في مجال القضاء على الفقر وغيره من المشكلات الحياتية التي يعانيتها الناس، لايد من التساؤل قبل كل شيء عن مدى جدية الحكومة في التخطيط لأمر غير الاستمرار بنهجها الاقتصادي الذي ورط كل السوريين بمشكلات هم بغنى عنها، والإجابة بطبيعة الحال معروفة، فجل ما يهم المخططين هو إنتاج المزيد من الخطط ثم التخطيط للتهرب من مسؤوليات تنفيذها، ولذلك يمكن وضع جميع ما يصدر عن المسؤولين في الحكومة، خلال هذه الأسابيع بالذات، ضمن إطار السعي لكسب خمس سنوات أخرى هي عمر الخطة الخمسية الحادية عشرة بغية تمديد المرحلة الانتقالية التي مثلت الخطة العاشرة بدايتها، وإعاقه أي تحسّن نوعي قد يصيب معيشة المواطن السوري ويقصر المسافة التي تفصله عن نيل حقوقه كاملة، وليس آخرها «قبر» الفقر، والحصول على زاد يكفي للبقاء على قيد الأمل!.

■ ■

هموم وعقبات جديدة أمام الطالب السوري

المناهج التعليمية الجديدة

بين ضرورات التحديث وضعف الوسائل



بوضع العراقي الكبير أمام مستقبل الشباب السوري عموماً، ويعتبر رفع معدلات القبول في الجامعة أكبر مدمر لمستقبل الشاب، وعائقاً كبيراً في العملية التعليمية، ومع ذلك فالكثير من الطلاب يحصلون على علامات مرتفعة، والآن جاءت المناهج التعليمية الجديدة لتكون الحاجز المتقدم قبل البكالوريا في وجه الطلاب الذين لم يعودوا يعرفون ماذا يدرسون ومن أين سيبدوؤن، ويرأبني هذه خطوة متقدمة على طريق سياسة التطفيش من المدرسة، أو ادفع ثمن العلم إن كنت قادراً على الدفع».

. والد أحد الطلاب قال: «إن المناهج التعليمية في سورية القديمة والجديدة صعبة، وليس هناك مناهج في صعوبتها في كل دول العالم، فإلى أي يريدون أن يوصلوا أبناؤنا؟ هل يريدون رميهم في الشارع دون شهادات؟ عندي ثلاثة أولاد في المدرسة، في الصف الخامس والسابع والعاشر ونحن نقطع للقمّة عن أفواها، وندفع للمدرسين الخصوصيين ونعيش (مرة شعبة وعشرين مرة جوعة) فهل المقصود أن يجعلوا العلم للأغنياء والموسرين فقط؟ وباقي الشعب الجوعان ألا يوجد من يقدر ظروفه؟»

. موجهٌ تربوي مختص له باع طويل في التدريس ومن المخضمرين في العملية التربوية أفادنا بالمعلومات العامة والتساؤلات الهامة حول المناهج التعليمية الجديدة فقال: «إن المناهج الجديدة هي نسخة معرّبة عن المناهج اليابانية ذات الأصول البريطانية والأمريكية، وهي قوية جداً ويلزمها الكثير من وسائل المساعدة الضرورية التي لا تتوفر في مدارسنا. وقد تم اتباع هذه المناهج في الكثير من دول الخليج، ورغم وجود الوسائل المتطورة والإمكانات المادية الكبيرة فقد فشلت هذه المناهج في كثير من هذه الدول، واليوم محاولة تطبيقها في سورية هي مجازفة كبرى، فالمناهج الجديدة تتطلب وجود جهاز إسقاط ضوئي في كل قاعة وفي كل شعبة صف، وتعتمد على الصوتيات والسمع ما يتطلب أيضاً وجود أجهزة صوت وجهاز تسجيل ووسائل مساعدة أخرى، وهذه الوسائل ليست متوفرة عندنا ولو واحد بالآلف، وحتى الدول التي تملك هذه الإمكانيات فشلت التجربة فيها، فما بالك مع ضعف الوسائل وانعدامها؟»

وللعلم فإن الكثير من الكتب لم تصل للطلاب بسبب عدم قدومها من الخارج بعد، حيث هناك معلومات غير مؤكدة أن المناهج الجديدة تتم طباعتها خارج سورية في إحدى دول الخليج ومتعهد الطباعة من الشخصيات التي تثير الكثير من التساؤلات والجدل.

هذه هي السياسة التربوية التعليمية التي تتبعها الحكومة في سورية، متناقضة مثيرة للجدل وتدور حولها التساؤلات وتتأرجح المواقف بين مؤيد ومعارض دون وضوح تام للصورة أو حتى ضمان لأية نتيجة. فهل المناهج التعليمية الجديدة هي حقاً حاجز متقدم في وجه العملية التعليمية وعمليّة كبح في مستقبل الشاب السوري؟ أم أنها حقاً عملية تطوير لم نستطع بعد تصور نتائجها ويجب أن ننتظر الحصاد لنرى ما تتمخض عنه هذه التجربة التي مازالت ملامحها غير محددة وفي حكم المجهول؟!! أسئلة كثيرة قد نجد الإجابة عنها في سياق الشهور القادمة مع نتائج النجاح في الصفوف الدراسية المختلفة وعلى مساحة سورية كاملة والتي نأمل أن تكون عند حسن ظن البعض، وبعيدة عن مشاعر التخوف والشك!!

استيعابه للمناهج الجديد، أو هو أسلوب ضغط حتى نضطر للاستعانة بالدروس الخصوصية والدورات المأجورة، فالمدرس نفسه الذي يعطي دروساً خصوصية أو في الدورات يعطي الدروس بشكل جيد، وكثير من الوضوح في الأسلوب، وبشكل مختلف تماماً عما يعطيه في المدرسة».

. والد طالب آخر في الصف العاشر قال: «هذا التجديد والتغيير كان يجب أن يكون مدروساً أكثر فالتعليم خاصة لا يجوز المجازفة بتجربة غير مضمونة النتائج على نمط (يا رب تيجي في عينه) فنظام التعليم والاستيعاب يواجه الكثير من الصعوبات والعراقيل، فكيف نستوعب خطأً ومناهج جديدة مع وجود ما يزيد عن الـ ٥ طالباً في كل شعبة، على كل مقعد ٤/ طلاب بينما هو مخصص لطالبين فقط، بالتالي نحن مضطرون للجوء إلى الدروس الخصوصية والدورات، ومعظمنا يدبّر مصروف الأكل والشرب بالعافية، فمن أين سندفع ثمن الدروس الخصوصية والدورات؟»

. طالب آخر قال: «مناهج جديدة ومتطورة ما اختلنا، نحن أصلاً بحاجة للتطوير والتحديث، لكن أسعار الكتب الجديدة كاوية، كل كتابين بسعر كيلو لحمة، و٩٠٪ من زملائي لم يشتروا الكتب بعد، فتجربة تغيير المناهج تظهر صعوبتها من بدايتها مادياً وموضوعياً. ونتمنى أن تكون أكثر إمتاعاً وفائدة، ونحن بحاجة إلى مناهج حديثة ومتطورة ومختصرة».

. والد طالب في الصف العاشر قال: المناهج الجديدة معقدة ومشتتة، ويلزمها دراسة في أكثر من مرجع، والجمع بين كتابين أو أكثر، وهي ضخمة جداً ولا يستطيع الطالب احتواء المناهج كاملاً، وخاصة المواد العلمية كالرياضيات والعلوم العامة، كما أنها جافة وتخلو من الإمتاع وتحتاج إلى تركيز كبير ووقت طويل للدراسة قد يقضي على باقي النشاطات والاهتمامات لدى الطالب، ناشد المختصين الذي عملوا على تغيير المناهج إعادة النظر وتدارك نقاط الضعف والإشكالات التي أحبطت عزم الطلاب من أول العام الدراسي».

. والدطالب في الصف الثامن قال المناهج ضخم وكبير جداً وخصوصاً العلوم والاجتماعيات، وهناك مواد صغيرة وسخيفة، يعني ليس هناك معادلة تسوية بين المواد، وليس لدينا حل وسط، إما مناهج سخيّف أو كبير وقوي لا يستطيع مجاراته إلا الطالب العبقري، وليس هناك مناهج تناسب الشرائح الكبيرة من طلابنا»،

. والدطالب بكالوريا قال: السياسة التعليمية في سورية ضد الطلاب، وقد بدأت منذ زمن طويل

مستودعات الكتب المدرسية، إضافة إلى أن دفتر تحضير المدرس حسب المناهج الجديدة لم يعرف ماهيته أو طبيعته بعد، لأنه غير موجود أصلاً، إذاً ترى هنا أن الوسائل التي نعتمد عليها في إعطاء الدروس غير موجودة، فعلى ماذا سنستند؟ وماذا سنلقن الطلاب؟»

. طالب في الصف السابع قال: «أول نص في كتاب اللغة العربية مكوّن من ٤ صفحات، وأكد باقي النصوص على نفس النمط والمنوال، وعند الامتحان قد يأتيك سؤال من أي سطر من هذا النص، بمعنى أنك يجب أن تحفظ النص المكون من ٤ صفحات حرفياً، دون تجاوز أو نسيان أية كلمة، وهذا ليس منطقياً وإنما هو تعجيز في تعجيز».

. طالب في الصف العاشر قال: «إن المناهج الجديد معقد، ومعظم زملائي يشعرون بالقلق والتشتت والاضطراب والملل، وقد خيم جو من التشاؤم واليأس، وليس يلوح بالأفق سوى الفشل والرسوب».

نظرات متفائلة ولكن حذرة

.أحد المدرسين قال: بالعكس من النظرة التشاؤمية العامة التي تواجدت عند الكثير من الطلاب فإن المناهج قوي ومتكامل ومتطور، وفيه منمنمات متفرقة من العلوم والتكنولوجيا والحضارة والتطور العلمي الذي نراه هذه الأيام، وقد تكون هذه الجرعة الكبيرة المفاجئة هي التي صدمت الكثيرين. ولكن بالدراسة والبحث والاجتهاد لا يوجد هناك شيء صعب، وخاصة إذا تم التعاون والتكامل وتبادل المعلومات بشكل صحيح وأسلوب جيد بين المدرس والطالب».

. والد طالب آخر من الصف السابع قال: «منظر الكتب جميل ومريح، ولكن أسعارها غالية جداً، ومن ناحية الدروس هناك انقطاع في السلسلة وفجوة كبيرة بين المنهاج القديم والمنهاج الجديد، والطالب الذي درس الصف السادس في العام الماضي، سوف يتفاجأ بأن المعلومات التي في الصف السابع لهذا العام كانت في مناهج البكالوريا في العام الماضي، يعني هناك فقرة كبيرة وفجوة وعدم ترابط، وهذا صعب علينا وكأننا نكتشف عالماً جديداً، ويلزمنا فترة حتى نستوعبه».

. طالب في الصف العاشر قال: «المناهج صعب وغير مدروس، وبعض المدرسين لم يستوعبوه، وهذا واضح لأنهم لا يستطيعون أن يلقنونا المعلومات بشكل صحيح وجيد؟ وهذا الذي نعاني منه تماماً، فالمدرس يلقي بالمعلومات بشكل سريع وغير مفهوم، في كثير من الأحيان يقول: (اللي بيّفهم وإلا عمره ما يفهم) وهذا إما بسبب عدم

يوسف البني

في خطوة تندرج ضمن السياسات التعليمية التي تعتمد على القرارات غير المدروسة والتجارب غير مضمونة النتائج،تستمر عملية تغيير المناهج التعليمية في سورية، والتي بدأت منذ نحو تسع سنوات، وحسب الخطة التي وضعتها وزارة التربية فإن هذه التعديلات والتغيير في المناهج ستستغرق ما بين خمسة عشر وعشرين عاماً، أي أن هذه العملية ستكتمل في العام ٢٠٢١، وهناك دراسات قامت بها اللجان المختصة بالتنمية البشرية وبعض المنظمات المحلية، صدرت عنها تقارير تبين أن هذه التعديلات ستصبح إلى ذلك الحين غير مجدية، نظراً للتغيرات السريعة التي تحدث في العالم من حولنا، وبناءً عليه فستصبح العملية التعليمية والتربوية في سورية آنذاك بحاجة إلى تغيير جديد وتحديث آخر في المناهج.

للقوف على مفاعيل المناهج التعليمية الجديدة ومدى تجاوب الطلاب والتلاميذ معها، وحتى المدرسين، قامت «قاسيون» باستطلاع واسع، وتساءلت مع عدد من تلاميذ الصفوف الأولى لمرحلة التعليم الأساسي وبعض طلاب الصفين السابع والعاشر، وبعض المدرسين عن جدوى هذه المناهج وتفاعلهم معها واستيابهم لها، وكما في كل تجربة جديدة تمايزت الآراء بين مؤيد أو معارض أو شديد التذمر أو غير مهال. وكان لنا اللقاءات التالية:

. كثير من الطلاب قالوا إنها مازالت تجربة جديدة ولم نعرف خيرها من شرها بعد، وعلى كل الأحوال الذي يدرس ويجهتد لأبد أن يفهم وينجح. أحد الموجهين التربويين قال: «مع تواصل المراحل التجريبية لتغيير المناهج الدراسية نرى أن المطلوب ليس فقط تغيير المناهج بالكلمات وأشكال الكتاب بقدر ما يتوجب التركيز على الجانب الفني والتقني بموازاة سياسة تعليمية وتربوية توفر الراحة والاستقرار النفسي والاطمئنان لدى الطلاب حتى يكونوا قادرين على الاستيعاب والعطاء، وهذا غير متوفر، الأمر الذي سبّب صعوبة كبيرة في إدارة الشأن التربوي عامة، وإدارة المناهج التعليمية خاصة، والسبب الأهم لهذه الصعوبات يكمن في عدم وجود مخططين محليين للمناهج التعليمية، ومعظم مناهجنا تستقيها من تجارب الآخرين التي قد تنطبق على متطلبات واقعنا ومجتمعاتنا وقدراتنا، وقد لا توافق شيئاً من كل ذلك، فتكون الطامة الكبرى بالفشل الذريع. ناهيك عن أن بعض المعلمين مكبلون بالقرارات الوزارية ويؤدون وظيفتهم بعيداً عن الدور التربوي، مكتفين بتلقي الطلاب المعلومات الموجودة في الكتب بغض النظر عن استيعاب الطلاب لما يتم إعطاؤه».

تلوح الصعوبات منذ البوادر الأولى

. والد تلميذ في الصف الأول قال: «الدروس ليست صعبة ولكنها (مشربكة) يظنون أننا بروفيسورات عند شرح كل فقرة يوجد ملاحظة نقول راجع المصور رقم كذا في الكتاب الثاني، يعني عند الدراسة يجب أن نفرد كل الكتب بجانب بعضها، وننظر إلى هذا تارة، ونقرأ في الثاني ملاحظة تارة أخرى، ونضيق بين هذا وذاك، فإذا كان هناك كتاب أساسي وكتاب مساعد فلماذا لم يفرقوا الصور والشرح من الكتاب الثاني بعد كل فقرة من الكتاب الأساسي وكل صورة بمكانها؟»

. تلميذ في الصف الرابع قال: «صحيح غيرأوا المناهج ولكن بعدهم عايشين بالمناهج القديم وهناك شرح لفقرة ما، تتبعه ملاحظة نقول(راجع الفقرة كذا من درس كذا من المنهاج القديم)، كيف ذلك؟ وهل سنضع الكتب الجديدة والقديمة أمامنا عندما ندرس؟»

. أحد المدرسين قال: «إن المناهج الجديدة بشكل عام، والمطبقة في بدايات مرحلة التعليم الأساسي خصوصاً مكثفة جداً وهي فوق طاقة الطلاب، مقارنة مع مناهج تعليمية مطبقة في الدول المجاورة، وقد ينعكس ذلك سلباً على بعض الطلاب ويشعرهم بالإحباط، وهذا باب واسع للهروب والتسرب من المدرسة».

. مدرس آخر قال: «حتى الآن الكثير من الكتب لم تصل إلى الطلاب، وليست موجودة حتى في

مطالبات

خطط محفورة

لم أسافر كثيراً لظروف مختلفة، لم أشاهد مدناً أبعد من وطني، حتى أنني ككل السوريين لم أزر بعض المدن السورية، لكنني أقرأ وأرى وأسمع، أتأحور مع آخرين، وأرى صور وكالات الأنباء، وأشاهد برامج وثائقية، عن مشاريع عادية وعملاقة، عن مدن تبني من جديد، ومدن تهدمها الزلازل، وتخربها الحروب، وألتقي بسوريين عائدين من دول العالم.. أستنتج حسب رأي ياسر العظمة مما سمعت وقرأت وشاهدت أننا استثناء لحالة العالم، وأن مدينتي على الأقل تعيش في حلقة متكررة، الدوران نفسه، والمشهد نفسه، والغريب دقة الموعد نفسه.

لا أشك بأن لدى الجهات التي تحفر شوارعنا، وتنفذ المشاريع حججاً تسوقها، من ميزانية، وأرباع الموازنة، وتوفر السيولة، والوقت الذي تأخذ المشاريع في الدراسة والتخطيط، والإقرار.

ستقول الحكومة إن في برنامجها الذي يمتد لخمس سنوات جديدة آلاف المليارات التي ستذهب إلى البنى التحتية، والانتقال بنا إلى حكومة الكترونية تسهل علينا الدوران، وتؤمن لنا حاجاتنا بسرعة الأنترنت، وكذلك ستعتني بدخلنا ورواتبنا ومعيشتنا، وتنتقل بنا إلى أفضل اقتصاد متوسطي في الخمس سنوات الموعودة.

في عودة إلى مدينتي المحفورة.. من ساعة خروجي من البيت حتى وصولي إلى المكان الذي أقصده، مروراً بما بينهما من قرى متأثرة، ومدن صغيرة، بالكاد أستطيع أن أعبر دون مشروع ينفذ، على جانب الطريق، في وسطه، وللرصيف يد تداعبه. قد يقول لي البعض هذا يسر ولا يغضب، هذا يعني أن البلد تعيش حراكاً إيجابياً، وعملاً متواصلاً، وإن من الظلم بمكان النظر إلى هذه الجهود على أنها مجرد عبث، فقط لأجل مشهد جميل، ومواطن غير قادر على احتمال مشاريع حيوية لمدينته تجد حيويتها، وتتقدّمها من اختناقاتها.

أليست مشاريع الأنفاق التي تنفذها محافظة دمشق مثل شرايين جديدة لمدينة مصابة باحتشاء مروري، أليس المتحلقان الجنوبي والشمالي مشروعين رائدين ساعدا المدينة في التخلص من سيارات الشحن، والسيارات الكبيرة، وخففا الضغط عن قلبها المحتقن بالهباب والسيارات؟ ألم تساعد مشاريع توسعة الساحات العامة على زيادة مساحة الدوران والالتفاف للسيارات التي كانت تتجمع للبحث عن مسرب يقود إلى شارع بوابته على الساحة، وأعطت جمالاً أخذاً لقلب المدينة، ورسمها مهندسونا بما يوافق ثقافتنا، وتاريخنا؟؟

للإجابة على كل هذه الأسئلة لا يمكنك إلا أن تضع كلمة (نعم) أمامها جميعاً، وأن تشي على كل الجهود التي قدّمها الدارسون والمشرفون والمنفذون، وأن تقف صاغراً أمام كل فطرة عرق تساقطت من جباه كل هؤلاء، وتحتني ما أنجزوا.. لكن في المقابل من يجب الناس ويجيبني على أسئلة من حقنا أن نطرحها، فما ينفذ هو من جيوبنا التي تدفع الضرائب لتعود علينا مشاريع وخدمات، ساحات واسعة، أوتسترادات، أنفاق، جسور، وهذا بدوره يعطينا الحق في سؤال كل من عملوا أين يضعون ما ندفع، وكيف يضعونه.

لماذا حتى الآن، وبعد مرور سنوات لم ينته العمل في مشروع المتحلق الجنوبي، لماذا أخذت ساحة الأمويين والعباسيين كل هذا الوقت لإنجازهما، لماذا أعيدت الدراسة أكثر من مرة، لماذا حصلت أخطاء في أهم وأجمل عقدة نفذتها محافظة دمشق (عقدة الشام) وفي أحد جسورها.

في ريف دمشق تتأخر المشاريع، ومدد التنفيذ يتم تجاوزها، وبعضها مما يسمى حيوياً ينفذ بشكل سيئ، كمشاريع المياه والصرف الصحي.. والمدينة من ريفها إلى قلبها المتحضر محفورة ومغبرة.

ولكي نسوق دليلاً حكومياً.. يقول الخبر: (حذر وزير الإدارة المحلية الدكتور تامر الحجة رؤساء مجالس المدن والبلديات من إعداد كشوف وهمية، وطالهم بتقديم تقارير دورية شهرية حتى نهاية العام الحالي لبيان نسب التنفيذ، مشيراً إلى أن الإجراءات القانونية ستتخذ بحق المقصرين في حال عدم تنفيذ الخطط المقررة).. وقد سبق هذا التحذير تحذيرات بالعشرات لوزراء سابقين.. ولكن العلة ما تزال قائمة.. فأين تكمن المشكلة يا ترى؟؟؟

■ عبد الرزاق دياب

في لقائه مع قاسيون حول النموذج الاقتصادي البديل.. د. حيان سلمان:

الاقتصاد المقاوم يرسخ الاستقلال الاقتصادي.. ويحقق الأمن الغذائي

ما الملامح العامة للنموذج الاقتصادي المطلوب للاقتصاد السوري؟! وهل توفر الأزمة الاقتصادية العالمية الفرصة لإعادة النظر بموقع سورية في التقسيم الدولي للعمل القائم حالياً؟! وكيف يمكن ربط ذلك بالنموذج المأمول؟! وأين يمكن إيجاد وتفعيل وتعظيم الموارد الضرورية اللازمة لتطوير الاقتصاد السوري؟! أسئلة تعري أجوبتها الخلل الحقيقي الذي يعاني منه الاقتصاد السوري.. هذه الأسئلة طرحناها على د. حيان سلمان الباحث الاقتصادي المعروف، فكانت له المساهمة التالية:

البحث عن النموذج الاقتصادي المناسب

يقول د. حيان:

«بداية أقول إنّ تعريف (النموذج الاقتصادي) هو أداة تحليل اقتصادية تعبر عن نفسها بشكل، وبصورة رياضية انطلاقاً من فرضيات محددة، والنموذج يعكس الواقع الاقتصادي بكلّ أبعاده ونشاطاته، ويمكن أن نميز بين نوعين من النماذج من حيث الجوهر وهما:

● نموذج إعادة الإنتاج كما حددها كارل ماركس في كتاب رأس المال.

● نماذج تقنية، وهي مقتبسة من الاقتصاد المتري، حيث يعتبر النموذج هو الأساس في هذا الاقتصاد، ويعبر عن المعطيات الرقمية للظواهر الاقتصادية.

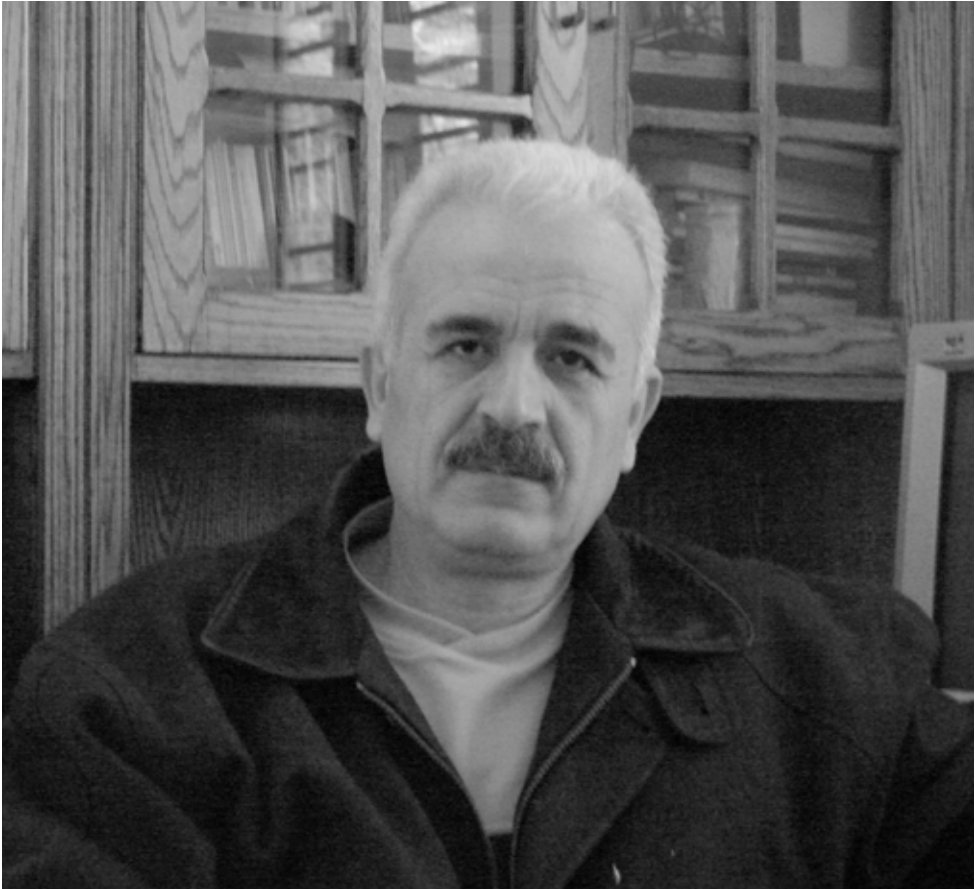
وانطلاقاً مما سبق، فإنني من المقتنعين بمهنية علم الاقتصاد، فهذا العلم المحوري يحدد بشكل أساسي جميع التوجهات الأخرى من سياسية وثقافية واجتماعية، ويعبر عنها بنماذج اقتصادية، وإن الاقتصاد المتطور هو الذي يتعامل مع الموارد المتاحة بعقلانية، ووفقاً لإستراتيجية تهدف بالدرجة الأولى إلى تعظيم الكفاءة الاقتصادية، وزيادة الكفاءة الإنتاجية، من خلال الاستغلال الأمثل للموارد المتاحة بكلّ أنواعها (بشرية أم مادية أم مالية أم طبيعية.. الخ. إضافة إلى استخدام التكنولوجيا المناسبة)، وأقصد بذلك التكنولوجيا المصنعة للألات الرأسمالية، وليس التكنولوجيا المعلية، والتي نعتبرها بأنها وسيلة من وسائل الاستغلال التي تعتمدھا الدول المتطورة لضمان سيطرتها على الدول النامية. وانطلاقاً من هذا بدأت كل دولة في البحث عن النموذج الاقتصادي الذي يناسبها، فقد اعتمدت ألمانيا على ما يدعى نموذج التلمذة الصناعية، والصين على نموذج النسخ، والربط المباشر بين الزراعة، والصناعة، والانتقال من قطاع الإنتاج المادي إلى القطاعات الأخرى، أما الهند فانطلقت من نموذج توطین الاستثمارات وخاصة في وادي بنغلور وبشكل أخص في وادي السليكون، والدول الاشتراكية سابقاً، أي (دول الكوميكون)، وخاصة الاتحاد السوفيتي السابق، اعتمدت على تطوير قطاع الإنتاج للألات المنتجة لوسائل الإنتاج.. الخ..

وبشكل عام، فإن كل هذه النماذج هدفت وتهدف إلى تحقيق التنمية الاقتصادية العامة الشاملة المستدامة، أي التنمية التي تحمل بذاتها عوامل استدامتها وتطورها، وتحقق في وقت واحد الأركان الثلاثة للنمو، أو ما يمكن أن ندعوه باسم (الثالوث الاقتصادي المقدس)، والذي يتجلى في زيادة الناتج المحلي الإجمالي، وتحسين الدخل، والمحافظة على معدل تضخم وبطالة منخفضين، وبالتالي نضمن انطلاقة الدورة الاقتصادية بشكل سليم ومتوازن، أي أنها تصل إلى التشغيل الكامل، ويزداد الناتج المحلي الإجمالي، ونطلق عليه مصطلح (الكعكة الاقتصادية المجتمعية) التي يجب أن تتوزع على فئات وشرائح المجتمع بعدالة وحسب مساهمة كل منها في تكوينه، وعندها نصل إلى النموذج الاقتصادي الذي يحقق الجمع الأمثل بين (الجانب الاجتماعي) و(الجانب الاقتصادي) للنمو والتنمية، وأي إهمال في أحدهما يؤدي إلى خلخلة واضحة تترتب عليها نتائج سيئة، وكمثال على ذلك فإن ترجيح العامل الاقتصادي، وعدم الاهتمام بالجانب الاجتماعي هو أحد الأسباب الأساسية الكامنة وراء الأزمة الاقتصادية المالية العالمية، وخاصة أن هذا ترافق مع إهمال الجانب الإنتاجي واللجوء إلى الاقتصاد الورقي، وهكذا بدأت المؤسسات الاقتصادية تنهار، وكأنها علب كرتونية فارغة وأشبه بلعبة (الدومينو) ما إن ينهار أحدها حتى ينهار الآخر سواء كانت مصارف وشركات سيارات وشركات الطيران.. الخ، ولذلك فهذه الأزمة ليست أزمة مالية بل هي أزمة اقتصادية متداخلة مع كل المفاصل الاقتصادية وبكل قطاعاتها.

الانطلاق من مكونات واقعنا

يجب على الاقتصاد السوري أن يختار النموذج الذي يناسبه، وينطلق من مكونات واقعنا، ويحقق أهداف الخطط الخمسية، وفي مقدمتها، معدل نمو اقتصادي قدره ٧٪، وتحسين متوسط دخل الفرد، وتقليل معدل البطالة، ومستوى الفقر، وزيادة مؤشر التنمية البشرية الذي يتكون من ثلاثة مؤشرات فرعية جزئية، وهي، متوسط عمر أطول- متوسط دخل للفرد أكبر – مستوى تعليم أحسن، وهذا يتحقق من خلال توفر المقومات التالية في النموذج الذي يجب أن نعمده ومنها:

أ- الانطلاق من تطوير الإنتاج المادي في القطاع الأول والثاني، وأقصد بذلك قطاع الزراعة والصناعة، وتعميق العلاقات التشابكية بينهما سواء كانت علاقات أفقية أم عمودية أمامية أم خلفية.



يجب تحويل المزايا النسبية إلى مزايا تنافسية، وخاصة في تحويل المنتجات

الزراعية إلى سلع صناعية، وتعظيم القيمة المضافة، وزيادة القدرة التنافسية

للمنتجات السورية في السوقين الداخلية والخارجية

ب- التركيز على زيادة الناتج المحلي الإجمالي من خلال زيادة الكفاءة الإنتاجية، وإنتاجية العمل، أي اللجوء إلى زيادة درجة الاستغلال الأمثل للموارد الإنتاجية المتاحة.

ج- تحويل المزايا النسبية إلى مزايا تنافسية وخاصة في تحويل المنتجات الزراعية إلى سلع صناعية، وتعظيم القيمة المضافة، وزيادة القدرة التنافسية للمنتجات السورية في السوقين الداخلية والخارجية.

د- مكافحة التضخم عن طريق التنسيق بين السياستين النقدية والمالية، وللتين تعتبران بمثابة الدماغ والجهاز العصبي للاقتصاد السوري، وبحيث أن نمنع ارتفاع معدلات التضخم الذي يعتبر بمثابة مرض الملاريا الذي يجعل الحياة كريهة.

هـ- زيادة الاستثمارات وتوجيهها نحو المواقع التي نمتلك بها مزايا نسبية، ومراعاة مبادئ التخطيط الإقليمي، وتنمية المناطق الريفية، ووضع الخريطة الاستثمارية، وزيادة الاستثمارات الوطنية، وتحويل المدخرات الوطنية إلى استثمارات، وخاصة الاستثمارات الإنتاجية ..الخ.
و- التأقلم الإيجابي مع المتغيرات الدولية، وسبر الأسواق الخارجية، وتحديد الفرص التسويقية، وتعديل الميزان التجاري الذي وصل عجزه لعام ٢٠٠٩ إلى حدود ١٢١ مليار ليرة سورية.

ز- الاهتمام بالكادر البشري، وإعادة النظر في توزيع القيمة المضافة بين مكوناتها الأساسية الرواتب والأجور وعلاقتها بالأرباح، أي عائد العمل وعائد رأس المال.

ح- مكافحة الهدر والفاقد سواء أكان الفاقد التكنولوجي أو الناجم عن الفساد، لأنّ الفساد هو أشبه بالسرطان الذي يتفشى في جسم الاقتصاد حتى ينهيه.

ط- زيادة تدخل الدولة في الحياة الاقتصادية، وخاصة بعد فشل سياسة العرض والطلب، ومبدأ اليد الخفية، وبأن الأسواق تنظم نفسها بنفسها، والانفتاح على العالم الخارجي دون قيود وضوابط.

ك- التوسع في العلاقات الاقتصادية مع الدول الصديقة، والتوسع شرقا إلى الصين- روسيا- ماليزيا – إيران – تركيا ..الخ. والتوجه السريع لإصلاح القطاع العام، ومعالجة مشاكله بشكل فعلي، وليس على شكل نصائح ووصايا، والابتعاد عن فتاوى المؤسسات الدولية مثل صندوق النقد، والبنك الدولي، ومنظمة التجارة العالمية، لأنها تعتبر من هذه الناحية أشبه بدوائر تابعة لوزارة الخارجية الأمريكية.

الصناعة التحويلية قاطرة النمو

كمثال عملي على ذلك، اعتمدت الخطة الخمسية العاشرة (٢٠٠٦ – ٢٠١٠) على النموذج الاقتصادي الذي يحقق معدل نمو اقتصادي قدره ٧٪، ويخفض معدل البطالة إلى ٨٪، ويخفض معدلات الفقر، والتضخم، ويحقق زيادة على الرواتب والأجور، ويرفع الاستثمارات إلى ٢٨٪ من الناتج المحلي الإجمالي ..الخ. لكن هذه الأهداف لم تتحقق، والسبب الأساسي يعود لتراجع الناتج الزراعي، ووقوع في معدلات نمو سلبية لعامي ٢٠٠٧ و ٢٠٠٨ بلغت على التوالي ١٢.٥٪ و-٨.٧٪، حسب التقرير الاقتصادي عن أداء الحكومة لعام ٢٠٠٩، كما تراجعت الصناعة الاستخراجية، علما

الأمريكية، والتي تقسم العالم وفقا لمشيئتها ورغباتها الاستعمارية! وأقول لبعض الاقتصاديين الليبراليين – الذين يتكاثرون كالفطر بعد يوم ماطر – إن علهم إعادة النظر ببعض قناعاتهم ومنها:

أ- كانت أمريكا تشكل ٥٠٪ من الاقتصاد العالمي بين الحربين العالميتين الأولى والثانية، أما الآن فإنها لا تشكل سوى ٢٠٪ من هذا الاقتصاد العالمي، وقد بدأ الاقتصاد الأمريكي يتراجع، وهو ما اعترفت به المواقع الاقتصادية الأمريكية، وراسمو سياستها الخارجية.

ب- فشل قمة دول العشرين في وقف تداعيات الأزمة المالية العالمية، لاعتماد هذه المجموعة على الدول النامية في معالجة تداعيات هذه الأزمة.

ت- ظهور الاقتصاديات الناشئة، وزيادة بصمتها الاقتصادية على مسرح الاقتصاد العالمي، وكمثال على ذلك نذكر نموذجين اثنين فقط وهما:

● أن الصين تحقق الآن أكبر معدل نمو اقتصادي في العالم بحدود ٩٪ في ظل الأزمة المالية العالمية، وتمتلك بحدود ٢٥٠٠ مليار دولار كاحتياطيات نقدية، وتمتلك أيضا أكبر فائض في الميزان التجاري، ويكاد لا يخلو بيت في العالم من سلعة صينية، علما أن الصين هي أكبر دولة في العالم من حيث عدد سكانها ويبلغ عددهم ٢٥٪ من سكان العالم، ومساحتها بحدود ١٠٪ من مساحة العالم فقط، وتمتلك الآن أكبر احتياطي نقدي في العالم بحدود ٢,٥ تريليون دولار أمريكي، والأسبوع الماضي أكدت المراكز الاقتصادية العالمية بأن الصين أزاحت اليابان عن الموقع الثاني في الاقتصاد العالمي، وخلال عقد من الزمن ستجاوز الولايات المتحدة الأمريكية، وكانت سابقاً قد تجاوزت ألمانيا وغيرها من الدول الصناعية. إذا إن الثروة في الكوادر، وليست في الموارد رغم أهميتها، وفي العقول وليست في الحقول رغم أهميتها أيضا .

● استطاعت الهند – ثاني أكبر دولة في العالم من حيث عدد السكان- أن تحقق تنميتها الاقتصادية، وصرح وزير صناعتها قائلاً وسخرية: إن العالم لم يعد مستعداً ليصاب بالزكام كلما عطست أمريكا، وهي الآن تصدر منتجاتها الإلكترونية إلى أغلب دول العالم، بما فيها الولايات المتحدة الأمريكية، ودخلت النادي النووي العالمي.

فالمطلوب منا – لكي نصل إلى ما نريد – هو الجمع الأمثل بين كلمتين لهما الحروف نفسها، وأعتقد أنه ليس عن عبث هذا التوافق، وهما، الإدارة، والإرادة، أي إدارة الموارد للوصول إلى إرادة التطوير، ويمكن عندها أن تلعب سورية دورها المحوري على مسرح الاقتصاد العالمي، وخاصة في ظل الاستقرار الاقتصادي والسياسي، ولحمة وطنية ممتازة، ولكن هذا يتطلب بالدرجة الأولى التخطيط السليم، ووضع خطة علمية عملية واقعية، جوهرها قائم على تحديد الأهداف بدقة، ومن ثم العمل لتحقيق هذه الأهداف بتوفر شرطين أساسيين وهما، أقلّ تكلفة ممكنة، وزمن – أحسن نوعية، وبالتالي نستطيع أن نتأقلم بشكل إيجابي مع المتغيرات الدولية والخارجية، ونضمن استقلالنا الوطني وندافع عن مبادئنا ونعيد حقوقنا ونتصدى للمخططات الصهيون – أمريكية، لأن عوامل النمو والتنمية هي بالدرجة الأساسية عوامل داخلية وليست خارجية رغم أهمية الأخيرة.

تدخل الدولة بالحياة الاقتصادية ضرورة لا بد منها

إنّ تفسير أي ظاهرة اقتصادية يجب أن يكون من داخلها، وليس من خارجها، والاقتصاد السوري يمتلك كل مقومات الانطلاق، فنحن ننتج بحدود / ٤ مليون طن قمح، و٣,٥ مليون طن خضار وفواكه، ومليون طن زيتون، ولدينا ٢٣ مليون رأس غنم.. الخ، وهذه المواسم – مع غيرها – يمكن تحويلها إلى سلع صناعية ذات قيمة مضافة، وبالتالي نحقق الأمن الغذائي، والاستقلال الاقتصادي، وتشغيل الأيدي العاملة، وزيادة القيمة المضافة والربحية الوطنية، وتعديل الميزان التجاري، وميزان المدفوعات، وخاصة أننا نمتلك قوة عمل متطورة ومتعلمة، وبنية تحتية مناسبة، واستقراراً اقتصادياً وسياسياً وأمنياً، وكوادر مؤهلة ومناسبة.. الخ، ولكن هذا يتطلب زج كل القطاعات الاقتصادية في تحقيق التنمية المجتمعية، وفي مقدمتها القطاع الحكومي، وهنا أتحفظ على تسميته، وفق المصطلح الدارج (القطاع العام)، خاصة أن هذا القطاع قد ساهم بشكل أساسي في تحقيق التنمية الوطنية المجتمعية السورية، وعلى مدار العقود الخمسة الماضية، ومن هنا نشدد على ضرورة تدخل الدولة بل زيادة تدخلها في الحياة الاقتصادية، سواء بشكل مباشر عن طريق قطاعها العام، أو بشكل غير مباشر عن طريق سياساتها المالية، والضريبية، والاستثمارية.. الخ.
والتوجه نحو تفعيل عمل القطاعات الاقتصادية الأخرى، وفقا لمبدأ الحساب الاقتصادي أي المقارنة بين النتائج المحققة والتكاليف المرافقة لها، وهنا نصل إلى معرفة مردودية الليرة السورية الواحدة، ضمن هذه الآلية، نستطيع أن نظور اقتصادنا، ونحافظ على ثبات قيمة عملتنا، ونخفض معدلات التضخم، والبطالة، وتنطلق التنمية الاقتصادية التي تعتبر الأساس المادي لكل أنواع التنمية الأخرى من سياسية، واجتماعية، وثقافية، ونفسية، وعسكرية.. الخ

إضافة للمساعدات العسكرية

إعفاءات ضريبية أوربية لمولي المستعمرات الإسرائيلية



المادة التالية من موقع «آي بي أس»، وقد تم الاحتفاظ ببعض المفردات والمصطلحات الواردة فيها والتي لا تتلاءم مع الخطاب الإعلامي المعتمد في «قاسيون» كما هي ولكن بعد وضعها ضمن أقواس، كما هي الحال مع مقول القول، وذلك حفاظًا على أمانة النقل.

قاسيون

◀ ديفيد كرونيك

تتتمتع المنظمات التي تحشد الأموال لمصلحة «الجيش الإسرائيلي» والمستعمرات «غير القانونية» الإسرائيلية في الضفة الغربية المحتلة بمزايا وإعفاءات ضريبية في دول في الإتحاد الأوربي،

وفقا لتحريرات (آي بي اس).

وتأتي مؤسسة «سار ايل» (Sar-El Found-tion) ضمن مجموعات عدة تكرس أنشطتها في هولندا لدعم «القوات المسلحة الإسرائيلية»، وتتظم زيارات منتظمة إلى «إسرائيل» حيث يقضي المتطوعون الهولنديون فترات تدريب مع «الجيش الإسرائيلي» مدتها ثلاثة أسابيع.

وقال ماكس آربيلز ليزر، رئيس هذه المؤسسة التي تتخذ أمستردام مقرا لها، إنه يسعى إلى تشجيع المتطوعين على العمل في المستشفيات الإسرائيلية (ولكن إذا كان ذلك غير ممكن، فيمكنهم القيام بأعمال مدنية في القواعد العسكرية الإسرائيلية.

وكان آربيلز ليزر قد أعلن سابقاً أن هؤلاء «المتطوعين» لا يصحون جنودا، لكنهم يساعدون في المعركة ضد الفلسطينيين».

لكنه لم يعلق عندما سئل لماذا يرغب في مساعدة «الجيش الإسرائيلي» خاصة بعد أن كشفت تحقيقات الأمم المتحدة بقيادة القاضي الجنوب افريقي المتقاعد ريتشارد غولدستون، أن «القوات الإسرائيلية» ارتكبت جرائم حرب خلال هجومها على مدى ثلاثة أسابيع على قطاع غزة في شتاء ٢٠٠٨-٢٠٠٩.

واقصر على القول «لا أرغب في الإجابة على هذا السؤال ... نحن لا نتحدث عن السياسة. منظمثنا هي منظمة غير سياسية» (١).

ومن الجدير بالذكر أن مؤسسات مثل «مؤسسة سار ايل» معفاة من الضرائب بموجب القانون الهولندي، بل ويقطع الأفراد الذين يقدمون الأموال لها قيمة تبرعاتهم من ضريبة الدخل الخاصة بهم.

كذلك فهناك مجموعة مماثلة تسمى «عمل إسرائيل الجماعي» (Collectieve Israël A-tion) تجمع نحو ٨ مليون يورو (١١ مليون دولار) سنويا وفقا لموقعها على الانترنت.

ومن بين الأنشطة التي تمولها تدريب للجنود الإسرائيليين لاسيما على تطبيقات التكنولوجيا المتقدمة.

كذلك يضم مجلس مستشاري وكالة الاستخبارات المركزية الأمريكية، دورون ليفنات مدير «ريوال» (Riwal) مورد الرافعات المستخدمة في تشييد الجدار الضخم الذي بنته «إسرائيل» في الضفة الغربية. ويذكر أن محكمة العدل الدولية في لاهاي قد بتت في ٢٠٠٤ بعدم شرعية هذا الجدار.

وفي الوقت نفسه، تجمع مؤسسة Nachamoe الأموال لمساعدة «العائلات الإسرائيلية». وأقرت بأن بعض «العائلات» تعيش في المستعمرات الإسرائيلية بين القدس وبيت لحم.

والمعروف أن هذه المستعمرات تنتهك القانون الدولي. كما تحظر اتفاقية جنيف الرابعة لعام ١٩٤٩ على سلطة الاحتلال نقل جزء من سكانها المدنيين إلى الأراضي التي تحتلها.

كذلك فقد صنفت بعض الجماعات العاملة في هولندا دعمها «للجيش الإسرائيلي» بأنه «مساعداة إنسانية».

وتشجع بعضها، كجماعة «رؤية لإسرائيل» (Visie voor Israël) على تقديم تبرعات تستخدم لشراء هدايا للجنود الإسرائيليين كالحقائب الصغيرة المحمولة على الظهر. وتفيد نشرة هذه المنظمة أن كمية الهدايا المقدمة قد ازدادت بشكل كبير منذ هجوم «الجيش الإسرائيلي» على قطاع غزة منذ

◀ إبراهيم الب دراوي - القاهرة

النجم اللامع في سماء مصر الآن هو هشام طلعت مصطفى، أحد أركان لجنة السياسات في حزب الجماعة الحاكمة التي يقودها جمال مبارك. لا توجد أداة اعلامية مصرية لم تعط مساحة واسعة له، بينما هو موجود في السجن بتهمة التحريض على قتل الفنانة اللبنانية. إذ كان محكوما عليه بالإعدام ومعه ضابط أمن الدولة السابق الذي قام بتنفيذ الجريمة. تم نقض الحكم، وصدر تخفيف الحكم إلى السجن ١٥ عاما للمدعو هشام والسجن المؤبد لمنفذ الجريمة. صدر ضد هشام حكم آخر في قضية أرض مشروع «مدينتي» التي قضت المحكمة الادارية العليا ببطلان تعاقدّه مع الحكومة لما شاب العقد من فساد، وهو حكم نهائي لا يجوز الطعن عليه.

قوة المال:

تجلت قوة المال فيما أتيج للقاتل النهاب من فرص الافلات من حكم الاعدام في قضية القتل، واحتمال تمكنه من الافلات نهائيا من العقوبة قضاءً، أو بغفو صحي أو غيره. بينما أمكنه الافلات في قضية تخصيص ٨٠٠٠ فدان لمشروع «مدينتي» حصل عليها بالمجان تقريبا وأنجزت الحكومة المباركة على نفقتها البنية الأساسية للمدينة، إذ تحايلت الحكومة على حكم القضاء بتشكيل لجنة لحل المشكلة انتهت إلى إعادة بيع الأرض له، بما يضمن حصوله على أرباح مجانية تقدر بعشرات مليارات الجنيهات!!

حققت قوة المال حشد أكبر المحامين وجيوش من الاعلاميين لخدمة القاتل النهاب، وهو ما يستحيل إطلاقا توافره لعشرات الملايين من المصريين الذين لا يمكنهم الافلات من عقوبة مخالفة مرورية.

أوهام الاستقلالية:

تمشق القوى والتيارات السياسية في مصر مقولة «الاستقلالية»، وفي القلب منها استقلالية القضاء. وتتعامل مع الموضوع باعتبار أنه قابل للتحقق في ظل هذه السلطة وينطلقون من مبدأ فصل السلطات الذي صاغته البرجوازية تاريخيا.

إذا كانت الاستقلالية بمعناها البرجوازي الشائع مطلب من البرجوازية الليبرالية أو غير الليبرالية، فلأنها تستهدف حل التناقضات الثانوية بين أجنحتها في إطار مشاركة الجميع في استغلال الكادحين (أي في صراعهم للاستئثار بأكبر قدر من فائض القيمة المولد والمستخلص). لكن هذا الطرح في الظروف الراهنة مصريا (بل وعالميا أيضا) حيث تجاوزت البرجوازية مراحل فتوتها وحيويتها الأولى، وكذا إمكانية التحايل والتجمل منذ عقود، ووصلت إلى أحط مراحل الرجعية والوحشية، فإن طرح هذه المسألة من قبل اليسار الواسع، أي الشيوعيين والناصريين يصبح طرعا عقيما لا يمكن تبريره، وهو سقوط مشين إلى هاوية الإصلاحية التي تمثل سندا رئيسيا لاستمرار حكم البرجوازية العميلة التابعة في بلادنا. ذلك أن الجهد المبذول للمطالب الإصلاحية دون طائل يجب أن يضاف إلى الجهد المبذول لاسقاط سلطة هذه الطبقة. وإذا كانت المطالب الإصلاحية مبررة في الماضي بهدف تحسين ظروف النضال، فإنها لا يمكن أن تكون مبررة راهنا في ظل ما آلت اليه الرأسمالية محليا وعالميا حيث أصبحت عصبية على أي إصلاح، أو قدرة على الاستجابة لأي مطالب اصلاحية حقيقية، ولأنها تخوض الآن صراع وجود واستمرار يدفعها للتوحش المتصاعد، سواء في بلدان نشأتها الأصلية في الشمال، أو ازاء شعوب الجنوب وبلداننا العربية والاسلامية في القلب منها.

وهمُ الاستقلالية!!



جذور الوهم:

العودة إلى جذور المسألة بشكل سريع ضرورة لتوضيح وفضح «السلفية البرجوازية» التي تكرست أفكارها في العقول رغم زوال أساسها المادي والفكري على السواء منذ أمد طويل. النموذج الكلاسيكي الذي يمكن الركون إليه لتوضيح القضية هو الثورة البرجوازية الأبرز، أي الثورة الفرنسية. إذ في خضم الصراع ضد الاقطاع بكل ظلاميته وتخلفه نهضت وانتصرت الثورة البرجوازية الفرنسية في ظل شعار «الحرية والإخاء والمساواة» الذي اجتذب لصف الثورة ملايين المقهورين. ولكنها سرعان ما تحولت الى الاستبداد وألقت بالشعار إلى مزبلة التاريخ، وجرت صراعات دموية بين أجنحتها، وتمكنت الأجنحة التي تحمل الفهم الحقيقي لجوهر المجتمع الطبقي الجديد أن تسحق الحالمين بقدر من الحرية والإخاء والمساواة الموهومة. بل وقامت بعد ٩ سنوات من انتصارها بحملتها الشهيرة للغزو الاستعماري لمشرقنا العربي بدءا من مصر بقيادة نابليون بونابرت، إعمالا لقانون التوسع

المصاحب للرأسمالية ولو على جثث الشعوب.

وتم إرواء شوارع باريس وباريس وغيرها من المدن بدماء العمال وكل الحالمين بالعدل والحرية. واستدعت البرجوازية البريطانية (أساسا) العلاقات العبودية من عمق التاريخ، «مأساة تجارة الرق»، وانطلقت البرجوازية الأوربية لقهر واستعمار العالم كله وتحاربت فيما بينها لتهلك عشرات الملايين في صراعاتها من أجل الهيمنة على العالم واقتسامه قبل وبعد ظهور الولايات المتحدة كقوة ثم كقيادة للبلدان الرأسمالية.

لم تخرج البرجوازية بالدولة عن طبيعتها بالنسبة للدولة الطبقية. وجوهرها «شرطة ومحاكم وسجون» لحماية الطبقة السائدة. ولكنها ابتكرت في اطار تمويه «دولتها» ما يسمى «السلطات الثلاث»، أي حكومة هي السلطة التنفيذية، وبرلمان هو السلطة التشريعية، ومحاكم تمثل السلطة القضائية باعتبار أن تلك هي أنسب صيغة مموهة لإدارة الصراع الطبقي المتصاعد بينها وبين الطبقة العاملة وسائر الكادحين من جهة، ولإدارة التناقضات الثانوية داخل البرجوازية ذاتها. وبالتالي فقد حاولت تصوير الدولة باعتبارها كيانا محايدا ومستقلا يرسى العدل بين المواطنين المتساوين شكلاً، وأن سلطاتها الثلاث منفصلة ومستقلة. ولكن، لا الدولة ولا مؤسساتها المعبرة والصانعة للبناء الفوقي لمجتمع القهر البرجوازي (المموه) والصانعة والحامية للبناء التحتي لمجتمع الاستغلال كانت مستقلة إطلاقا عن الطبقة البرجوازية السائدة. وكان هذا الوضع يستجيب أحيانا للتوازنات الطبقية المحلية أو الدولية فيقدم بعض التنازلات للطبقات الكادحة التي يقوم الآن

لقد شهدنا العجب العجاب في قضيتي القتل والنهب المتهم فيهما هشام طلعت مصطفى. ليلة النطق بالحكم في قضية القتل مباشرة تولى ما يقارب عشر قنوات فضائية وبشكل متزامن (!!) إذاعة برامج حضرها محامو المتهم حيث قاموا بإلقاء مرافعات الدفاع التي رفضت المحكمة سماعها (وهذا الرفض يتيح الطعن على الحكم وربما يؤدي إلى براءة المتهم!!) وذلك بهدف إتاحة الفرصة لإظهار المتهم أمام الرأي العام في صورة الضحية والتمهيد لتخفيف الحكم وما يلي ذلك. وفي جريمة النهب قامت الحكومة التي جوعت الشعب ودمرت الوطن بإنقاذ أحد أكبر أقطاب النهب في تاريخ البلاد.

لم يعد هناك أي سبيل للكلام عن الاستقلالية. الوطن ذاته غير مستقل. الاستقلالية الوحيدة الآن هي استقلالية السلطة عن الوطن وعن الشعب ومصلحه. أما الاستقلالية كما نريدها فلن تتحقق سوى بإلقاء هذه الطبقة وسلطتها في مزبلة التاريخ.

واحد من كل سبعة أمريكيين ينزلق إلى مستنقع الفقر



ارتفعت معدلات الفقر في الولايات المتحدة إلى أعلى مستوى لها في نصف قرن، إلى حد أن تجاوز عدد الفقراء في العام الماضي ٤٣.٦ مليون مواطن أمريكي.

وجاءت هذه البيانات في تقرير مكتب الإحصاء الأمريكي أفاد أيضا أن معدلات الفقر في الولايات المتحدة قد ارتفعت إلى نسبة ١٤.٦ في المئة من إجمالي السكان في عام ٢٠٠٩، مقارنة بنسبة ١٣.٢ في المئة في سنة ٢٠٠٨، وتبلغ أعلى مستوى لها منذ بداية إحصاء الفقراء في عام ١٩٥٩.

ونتيجة للركود الاقتصادي العارم في «بلاد العم سام» فقد ازدادت معدلات الفقر خاصة بين الأمريكيين الأفارقة، يليهم المواطنون البيض غير اللاتينيين، بينما يعيش ٢٠.٧ من الأطفال في حالة فقر بما ينعكس على تحصيلهم العلمي ووضعهم الصحي. وارتفع عدد سكان الولايات المتحدة المحرومين من التأمين الصحي من ٤٦.٣ مليون في عام ٢٠٠٨ إلى ٥٠.٧ في سنة ٢٠٠٩، ما يعني ١٦.٧ في المئة من مجموع السكان، وسط ترجيحات بأن تكون بيانات عام ٢٠١٠ أعلى من ذلك.

أوباما مقيد اليدين؟

ويليام بضاف

ترجمة: موفق إسماعيل

في كتابه الرائع الصادر حديثاً «أحكام واشنطن: درب أمريكا إلى الحرب الدائمة» يسلط العسكري السابق، «أندرو جي. باسيفيتش»، الضوء على انكماش نفوذ المؤسسة الرئاسية الأمريكية وهزال تحكمها بشؤون الحرب والسلم في عصرنا الراهن، وإنعدامه في شؤون ومجالات أخرى هامة.

يصح القول في وضع كهذا إن انقلاباً هادئاً قد وقع. مع التأكيد على أنّ الانقلاب يقتضي توفر العزم والنية: أي وجود فاعل مسؤول ينفذ الانقلاب بغية الوصول إلى هدفٍ محدد . وما يطرحه باسيفيتش يشير إلى أن الانقلاب يمكن أن يكون دستورياً أو فكريا، كما يمكن أن يقوم إما من خارج الحكومة أو من داخلها . وغايته إيجاد حالة يفقد فيها الرئيس حرية التصرف حسبما يريد، لأن الأبواب جميعها مقفلة في وجهه، باستثناء باب واحد يبقى مفتوحا . وأكثر الشواهد شيوعا عن هكذا حالة، خطة حرب جنرالات الإمبريالية الألمانية في عام ١٩١٤، التي وضعت برنامجا تفصيليا لتعبئة وحدات الجيش العامل وروافده الاحتياطية، وإعداد تدريبات الجاهزية، وتحضير خطوط النقل والإمداد بعد تأهيل السكك الحديدية، وتفضيل مجمل العوامل اللوجستية... الخ. كل هذا على أساس أن أعداء ألمانيا هم فرنسا وروسيا . وفي حين جرى الاستعداد للعدو الأول، فرنسا، على عجل، جرى الاستعداد ضد روسيا على مهل. وعندما تحدد في عام ١٩١٤ أن أعداء ألمانيا الرئيسيين هم فرنسا وروسيا، وجدت برلين نفسها مقيدة ببرنامج التعبئة المسبق وبمهاجمة فرنسا عن طريق بلجيكا المحايدة، وبالتالي دخول بريطانيا في الحرب.

كما يكتب باسيفيتش عن القوات الجوية الإستراتيجية الأمريكية، تحت إمرة الجنرال «كورتيس لو-ماي»، في عام ١٩٤٨، المنظمة بدقة عالية، والمعدة بشكل رئيسي لصد أي هجوم سوفيتيي محتمل على الولايات المتحدة، وكل ما لديها تسع وعشرون قاذفة حربية «بي ٢٩»، نصفها فقط قيد الخدمة، وبضعة قتابل نووية كانت الولايات المتحدة قد قررت تصنيعها . بينما بحلول ١٩٧٠، اتسعت جعبة لو-ماي لتضم ما يكفي لتنفيذ عشرة آلاف هجوم نووي تشمل كافة أرجاء الكتلة السوفيتية!! أبحاثاً رئيس أمريكي عاقل لهذا المقدار من القوى؟ عندما انتخب ياراك أوباما المتعهد بخوض «الحرب الصخ» في أفغانستان، كان يتوقع، حتما، من وزير الدفاع روبرت غيتس، تقديم طيف من الخيارات المرفقة بتحليل شامل، من خيار التفاوض مع حركة طالبان وحتى خيار شن الحرب النووية. إنما بدلا من ذلك، قدمت له خطة واحدة، موضوعة قيد التنفيذ فعليا، تتضمن تعزيز القوات ومواجهة المقاومة، حسبما رسمها الجنرال ديفيد بترابوس، ثم تم إعلانها وتسويقها، بشكل درامي، باعتبارها إستراتيجية النصر الجديدة.

أكان بمقدوره أن يرفض؟ فيما يقف الجمهوريون ضده، ويزدرية البنتاغون كجاهل بالشؤون العسكرية، و«ناشط اجتماعي» سابق، و«محامي الحقوق المدنية»، ويصرخ الإعلام، بأعلى صوته مطالبا بإحراز النصر في أفغانستان؟ لوجد أوباما نفسه مضطرا لمجابهة الغوغاء في أروقة البيت الأبيض.

هكذا تم «الإيقاع» بأوباما، كما يقال. لكن ليس من قبل أعدائه، أو من خلال تمرد زمرة عسكرية، أو تأمر عصبية من المحافظين الجدد، بل عبر طبيعة الحكومة الأمريكية، وقوات واشنطن السياسية، والضرورات الإعلامية. وهناك أمر آخر أوقع به، وسوف يبقيه، على الأرجح، تحت رحمة البنتاغون والإعلام، ألا وهو الحشود الصماء المنتخمة بالمشاعر القومية، التي لم تعزّز كي «تهزم».

وفي الطرف الراهن، تحاول الطبقة السياسية ومخططو السياسة الأمريكية

برنانكي: العجز يُنذر بأزمة

حذر مجلس الاحتياطي الأمريكي الاثنين من أن العجز المتفاقم في الموازنة سيصيب الاقتصاد الهش أصلا بأزمة خطيرة ما لم تتخذ خطوات سريعة لاحتوائه.

وقال رئيس المجلس (البنك المركزي) بن برنانكي في محاضرة له في مدينة بروفيندنس عاصمة ولاية رود آيلند (شمالي شرقي الولايات المتحدة) إن العجز في الموازنة الاتحادية -الذي بلغ ١.٤٧ تريليون دولار في السنة المالية التي انتهت بنهاية سبتمبر/أيلول الماضي- يمثل تهديدا حقيقيا ومنتاميا . وحذر برنانكي من أن «يوم الحساب» سيأتي إذا لم تتخذ إجراءات لتصحيح الوضع الراهن الذي يزيد الضغط على الاقتصاد الأمريكي المهدد بركود جديد .

المخابرات المركزية الأمريكية وغيرها، تتدفق روتينياً على شكل تعويضات ومكافآت لكبار الضباط، ومعدات لمختلف قطاعات الشرطة الإكوادورية. وازدادت حرارة العلاقات بين الطرفين بعد أن اعتمدت أجهزة المخابرات الأمريكية على مخابرات الشرطة والجيش الإكوادوريين لمراقبة سياسيي البلد وصحافيه وغيرهم ممن تعتبرهم الولايات المتحدة مناهضين لها . وإبان تأزم العلاقات مع كولومبيا، بسبب قصف الأخيرة لمواقع قوات «فارك» داخل أراضي الإكوادور، تبين أن أجهزة المخابرات الإكوادورية كانت تخفي المعلومات عن حكومتها، بينما تلتمز بنقلها للاستخبارات الأمريكية.

لكن مجيء رفائيل كوريا في عام ٢٠٠٧، على رأس حكومة وطنية، بدأ يضع حدا لتلك الممارسات الشاذة، ولتشرع الحكومة بالسيطرة على كافة مؤسسات البلد وأجهزته. ومن بين عدة إجراءات اتخذها الرئيس كوريا، أنه منع الشرطة من إقامة علاقات غير رسمية مع السفارة الأمريكية، ومن تلقى أي أموال منها . مما أغضب السفارة الأمريكية إلى حد أنها، في حركة احتجاجية، طلبت استعادة أجهزة الكمبيوتر التي كانت قد قدمتها لإجدى الدوائر الأمنية . وشهدت العلاقات بين واشنطن وكويتو فتورا أكبر حين أغلق كوريا القاعدة العسكرية الأمريكية في «مانتي».

وعموما، واجهت إصلاحات كوريا معانعة شديدة من الطغم الإكوادورية، وعراقيل من النخب الموالية للولايات المتحدة، وأرتال من ضباط الجيش الذين تتلمذوا على أيدي الأمريكيين في «مدرسة الأمريكيّتين»، سيئة الصيت، وتدريبو على محاربة الشيوعية، والشيوعية في ظرفنا الراهن هي التهمة التي تلوح بها الولايات المتحدة كلما واجهت حركة سياسية وطنية لا تتوافق معها!

«الدف» الأمريكي و«المراب» السعودي

◀ **عبادة بوظو**



من تناول «المصالحة السّعودية- السورية»، والحديث المتكرر في الإعلام اللبناني تحديدا عما بات يعرف اصطلاحا بـ«س - س»، ورغبة الرياض مثلاً رغم «مذكرات التوقيف السورية» في بقاء «علاقات سورية لبنانية متميزة» ولكن من دون «تفكيك المحكمة الدولية»، وصولا إلى تفاعلات «الاستياء السعودي» من سورية بخصوص العراق وتشكيل حكومته وتسمية رأسها، وحتى تجذر تحالف دمشق- طهران أكثر فأكثر، مروراً بجملة الأخبار عن مجريات العلاقات البينية السورية السعودية سياسيا ضمن تفاعلات المشهد الإقليمي، كل ذلك يطرح على بساط البحث جوهر أية تحولات فعلية قائمة احتمالا في التعاطي السياسي السعودي مع المنطقة ودولها .

ويبدو أن عناوين الأسباب المرتبطة بتقارب الرياض مع دمشق تتعلق إلى حد كبير بالمعطيات التالية:

- أن هذا التقارب جرى في وقت تفاقم الأزمة الرأسمالية العالمية، وهو يقوم ضمن بحث السعودية عن دور إقليمي بارز في المنطقة من باب ملء الفراغ الناجم عن «انزياحات» الموقع الأمريكي في المنطقة والعالم. وهذا البحث السعودي إنما هو محاولة للخروج من تحت العباءة الأمريكية لمعطين، أولهما عدم ضمان استمرار الغطاء الأمريكي في ظل الأزمة وتهدد المركز ذاته، وثانيهما إدراك البلاط السعودي أنه والسعودية ككل مستهدفان أمريكا بعدم استمرار السلطة والتفكيك مالم تجر مواصلة الالتزام السعودي بالأدوار الأمريكية الموكلة (الحديث في حينه عن التوجهات «العروبية» لولي العهد، الملك لاحقا، عبد الله بن عبد العزيز، والتي انتهت بعد اغتيال الحريري إلى محاولة القضاء على سورية واستعءاء العالم عليها).
- وتحت سقف رؤيتها ضمن «واقع الانزياحات» لتعاظم بروز لاعبين إقليميين آخرين في المنطقة يسعون لتحقيق النفوذ ضمن أجندات مختلفة (تركيا وإيران)، لا تستطيع المملكة قبول فكرة إخلاء الساحة لهؤلاء اللاعبين، ولاسيما مع ارتباط ذلك بإدراكها تضرّ المشروع الأمريكي الصهيوني من جهة، وتهالك أوضاع النظام المصري إقليميا من جهة ثانية، لتواصل هي اللعب على كل الحبال .
- غير أن الرياض وقعت في مطب ومتطلبات السياسة التي اعتمدتها في «احتواء» سورية ومحاولات عزلها عن حزب الله وإيران لأن النتائج كانت دائماً معاكسة، فلا أصبحت قادرة على العودة إلى العداء السافر لدمشق، ولا تتجح مع الأخيرة الاتفاقات السعودية الضمنية مع واشنطن وتل أبيب بما فيها دعم المفاوضات التي يجريها فريق عباس مع سلطات الاحتلال الإسرائيلي .
- وفي محيطها المباشر، كانت السعودية خلال السنوات الماضية تتلمس بوضوح انسحاب البساط من تحتها في قيادة مجلس التعاون الخليجي كقوة شكلية وحيز نفوذ إقليمي لها، مع ظهور التباينات السياسية بينها وبين أعضائه (قطر والإمارات مثلاً).
- كل هذه المعطيات كانت ولاتزال تفرّض على القيادة السعودية ضرورة قراءتها والتعامل معها وتغيير مسار التعاطي السياسي السعودي، ولكن ذلك لن يتحول في كل الأحوال إلى تغير جذري في المواقف السعودية لجملة أسباب من بينها:
- استمرار خضوع السعودية للهيمنة الأمريكية المباشرة من خلال القواعد العسكرية والمستشارين العسكريين الأمريكيين، وهي بحكم قوة عطالة التبعية- على الأقل- يمكن أن «تتحرر» جزئيا وليس كليا من «التلمذة النجيبة» لدى الأمريكيين.
- ارتباط بنية الاقتصاد السعودي بالاستثمارات الغربية، الأمريكية بالدرجة الأولى، ولاسيما في القطاع النفطي.
- أن الحديث عن تحولات جذرية سعودية يفترض وجود كتلة متجانسة الرؤى والأفكار والارتباطات والمصالح في القيادة والأسرة الحاكمة ومواقع النفوذ السياسية والاقتصادية السعودية. وهذا غير منطقي، على الأقل نظريا!.
- وبحصوله تداخل كل المعطيات آنفة الذكر، فإن جل ما يجري هو أن هناك من يقرأ التحولات في السعودية، وربما كان الملك ذاته ضمنا، ويرى ضرورة تغيير التوجهات والأساليب ولكن بهدف واحد هو تثبيت الوجود المهدد «للكيان السعودي» كما هي حال التهديد التي يعاني منها حماته التقليديون خلال العقود الماضية في واشنطن، والوصول كذلك إلى غايات النفوذ والهيمنة الأمريكية نفسها، ولكن بالحلة السعودية والمقاس السعودي، أي محاولة بروز قوة إقليمية سعودية نافذة تحل محل «الأمريكي المترنح» بمعنى أن شعوب المنطقة ضمن هذا السيناريو السعودي يراد لها الانتقال «من تحت الدلف» الأمريكي «إلى تحت المراب» السعودي.
- وبهذا المعنى، فإن السعودية ولكي تحقق مآربها في البروز والهيمنة، المشوهة والمنقوصة، ستواجه القوى التي تعارض المشروع الأمريكي نفسها، وستعتمد الأدوات الأمريكية في الاحتواء والترغيب والتهديد نفسها، ويبدو أنها ستواجه المصير ذاته في التشرّ والفضل في ظل موازين القوى القائمة، وتحولات المشهد الإقليمي التي تسجل فيها شعوب المنطقة، وإراداتها نحو الخلاص من الأمريكي وحلفائه ومركزاته، نقاطا هامة على حلبة الصراع.

o.bozo@kassioun.org

وكلاء انقلاب فاشل في الإكوادور

أصدرت تعليماتها لِسفيرتها، هيثر هودجز، ببدء عملية إضعاف مواقف كوريا، تمهيدا للإطاحة به لاحقا .وضخ صندوق «USAID» بمفرده أربعين مليون دولار لتمويل حملة لعب دور البطولة فيها الرئيس الإكوادوري السابق، الكولونيل «لوشيو غوتيريز»، الذي انتهى حكمه للإكوادور بهربه إلى الخارج، وبعد صدور عفو عنه عاد لتحدي كوريا في انتخابات عام ٢٠٠٩ الرئاسية، وخسرهما .

وحسب مشروع خطة الانقلاب المدد من الوكالة المركزية، كان من المفترض أن يعلن غوتيريز، عبر التلفزيون الرسمي، عن خلع «الديكتاتور» كوريا ونقل كل السلطات إلى حكومة انتقالية مؤقتة، تتولى، وفقا للخطة، حل برلمان الإكوادور وإجراء انتخابات سريعة. لكن اصطدام المتأمرين بجماهير المدافعين عن رئيس الإكوادور الشرعي، وفشلهم حتى في فتح الطريق المؤدي إلى مبنى التلفزيون أمام غوتيريز، إضافة إلى رفض منظمات الهنود (PACHAK-TIK) الاشتراك في العملية الانقلابية، كلها عوامل أدت إلى إحباط الانقلاب.

أعلنت الإكوادور حالة الطوارئ، ويعتزم كوريا تطهير مؤسسات الدولة القانونية، علاوة على كشف المتورطين بالانقلاب.بمن فيهم ضباط الجيش، مع العلم أنه قد تم توجيه الاتهام علنيا، لغوتيريز وحزبه «التجمع الوطني» (Sociedad Patriotica). وقد ناقش اجتماع ممثلي «اتحاد دول أمريكا اللاتينية» الطارئ أسباب الاضطرابات في الإكوادور، والإجراءات الواجب اتخاذها لمنع تكرار تجارب الانقلابات في المنطقة. وفي النهاية لا بد من الإشارة إلى أن واشنطن امتنعت عن إدانة مرتكبي انقلاب الإكوادور الفاشل.

مركز الثقافة الإستراتيجية-روسيا

فيالق الإلهام

نجاح عملية الإطاحة برئيس هندوراس،مانويل زيلايا، شجع صقور الولايات المتحدة على وضع خطط عمليات مشابهة، لتنفيذها في بقاع مختلفة من أمريكا اللاتينية، بهدف عزل الرئيس الفنزويلي هوغو تشافيز، في نهاية المطاف، من خلال الإطاحة بحكومات الدول المتحالفة معه، ويدوؤا بالإكوادور اعتقادا منهم أنها الهدف السياسي الأسهل ضربه.

أما المخطط الأول لاستهداف الرئيس الإكوادوري فهي «هيثر هودجز» العينة سفيرة للولايات المتحدة في الإكوادور، منذ آب، عام ٢٠٠٨ . والتي شاركت بعدة نشاطات في غواتيمالا أثناء فترة حكم الديكتاتور «ريوس مونت» وخدمت كناثبة لمدير قسم الشؤون الكوبية، التابع للحكومة الأمريكية، المعروف بارتباطه التام بوكالة المخابرات المركزية. كما عملت هودجز في عدة دول، ضمن وكالة ما يسمى بصندوق المساعدات الأمريكية «USAID» . وحين تم تعيينها سفيرة للولايات المتحدة في مولدوفا، كانت مهمتها عزل القيادة المولدوفية عن روسيا، وتنظيم ثورة ملونة بالاشتراك مع عدد من المنظمات غير الحكومية المؤيدة للغرب، وبإلا اعتماد على كوادر وكالة «فيالق السلام الأمريكية». وفي هذه الأوقات، تستخدم فروع وكالة «سي آي إيه» متدربي الفيالق في كل من فنزويلا وبوليفيا والإكوادور.

معاينة ميدانية

في حزيران الماضي قامت وزيرة الخارجية الأمريكية، هيلاري كلينتون بزيارة كويتو لتقييم الوضع عن كثب، وسبر إمكانية إبعاد الرئيس رفائيل كوريا عن تشافيز، وتقريبه من الولايات المتحدة، لكنها فشلت في الحصول على أية إشارة مشجعة. وبالنتيجة،

شؤون فكرية

تذكر هيئة تحرير قاسيون قراءها بأن المجال ما يزال مفتوحاً لكل من تهمة المشاركة في النقاش حول موضوعات المهام البرنامجية، من داخل اللجنة الوطنية لوحدة الشبوعيين السوريين ومن خارجها، مع الأمل بالالتزام الجميع بالحجم المقرر للمساهمة الواحدة المحدد بـ(٧٠٠ كلمة)، على أن ينشر النص كاملاً في الموقع الإلكتروني للجريدة، في حال زاد عن ذلك.

نحو الاجتماع الوطني التاسع لوحدة الشيوعيين السوريين

استمرار نقاش مشروع المهام البرنامجية

الموضوعات البرنامجية.. ملاحظات وإضاءات

إن أهمية إقليمتنا العربي –الإسلامي الممتد من قزوين حتى الأطلسي (وليس من قزوين للبحر المتوسط فقط). لا تكمن هذه الأهمية فقط في ثرواته النفطية وغير النفطية، وإنما لأنه يتماس ويتداخل مع المسارح الاستراتيجية الهامة في شرق، وجنوب، وشمال آسيا، وروسيا، وأوروبا، وإفريقيا (أي العالم القديم بكامله)، وفي خضم الصراع الذي يخوضه ويقوده في الأساس العدو الصهيوي –أمريكي، فإنه إذ يسعى للهيمنة المطلقة على الإقليم، فإنه يستهدف أساساً إجهاض، أو بالأقل، إعاقة صعود هذه القوى لينفرد بالهيمنة على الكوكب.

في بلدان التجارب الاشتراكية السابقة، وفي تجارب بلدان التحرر الوطني التقدمية، سواء انهارت تجاربها أو صمدت، اكتسبت قوى الثورة المضادة التي نجحت في الانقضاض أو لا تزال كامنة بانتظاره، وراكمت خبرات هائلة، ويجري رفدها دون انقطاع بمدد مستمر من ليبراليين جدد ومتمولين يعملون على أجدات صهيوي –إمبريالية، وشيوعيين مرتدين انتقلوا إلى مواقع الإصلاحية...الخ. وبالتالي فإن تدقيق قوى الخندق المعادي في ظروف حالة السيولة الناتجة عن الحراك الاجتماعي (والسياسي والإيديولوجي) عملية ضرورية للغاية.

إن سورية التي تعتبر الحصن الأخير في المنطقة في مواجهة المشروع الصهيوي –إمبريالي ينبغي أن تصان وأن تجنب هذا المصير، وأعتقد أن الحالة المصرية تعتبر نموذجاً ماثلاً وواضحاً.

أخيراً.. فقد ورد في المشروع ما يؤدي إلى «مظنة النفي العدمي للمرحلة السابقة» من التطور السوري، في حين أن كل مرحلة من مراحل التطور بوجه عام تحمل ولفترة زمنية قد تطول بعضاً من سمات سابقتها.. تلك مسألة منهجية، ويكون الجهد إذاً هو نفي ما لا لزوم له، والتعامل مع الإيجابي بطريقة تؤدي إلى تعظيمه.

إن طريق ومفتاح التقدم يقوم على قطاع عام يمسك بمفاتيح الاقتصاد الرئيسية خصوصاً في مجالات الإنتاج، وكذا البنوك والمؤسسات المالية، والتجارة الخارجية، وقطاع تعاوني ديمقراطي مدعوم من الدولة، وقطاع خاص تتم رعاية أقسامه المنتجة.

أن يتم ذلك في إطار تخطيط شامل وملزم. يمتد إلى كل جوانب الواقع السياسية والاجتماعية والعلاقات العربية والدولية..الخ. لكن الأمر الحاسم هو علاقة الناس بكل ذلك. أي علاقة الاتحادات والمنظمات الجماهيرية والأحزاب والقوى السياسية والتقدمية، وإثراء وتوسيع هذه الحركات نوعاً وكماً، الحاسم هو إيجاد ودعم هذه المؤسسات لتشارك في التخطيط والإدارة والرقابة باستقلالية عن الجهاز الحكومي الذي ينهض بمسؤوليات دعم وتسهيل الأداء.. إن تعظيم المشاركة الشعبية عبر مؤسساتها الجماهيرية والسياسية في التخطيط والإدارة والرقابة كفيل بتحقيق أمرين: الأول اجتذاب جماهير الكادحين أصحاب المصلحة في التقدم إلى خضم العمل السياسي والعمل العام باعتبارهم أصحاب حقوق وليسوا مجرد رعايا، والثاني هو مصادرة أو الحد من سلطان بيروقراطية الدولة. وذلك هو الطريق الضامن للانتقال من رأسمالية الدولة إلى اقتصاد اشتراكي وديمقراطية اشتراكية.

أخيراً فإنني لا أدعي سلامة وصواب هذا التصور، لأن من يقرر توجهات المستقبل هو الدوائر الأكثر اتساعا من فعاليات العمل الوطني السياسي والطبقي ومهمهم أصحاب الخبرات الوطنيون والتقدميون الذين تزخر بهم سورية الشقيقة.

■ **ابراهيم البدراوي**

مشروع الموضوعات البرنامجية وثيقة ماركسية لينينية بامتياز، لكن يبدو أن الحرص على الاختصار، وأن هناك مسائل بديهية ليست بحاجة إلى تعليل أو تفصيل، كانت السبب في تجاوز بعض التفاصيل الهامة.

بادرتم منذ وقت مبكر لإجلاء الغموض عن بعض أهم القضايا النظرية، ومواجهة الصدمة والبلبلة التي أعقبت انهيار الاتحاد السوفيتي، وفي صدارة تلك القضايا: تحديد ماهية الماركسية اللينينية بأنها:

«المنهج، القوانين، الفرضيات، الممارسة» لكن معرفة جوهر وتفاصيل النظرية لايفني عن معرفة الواقع المتعلق بأي من البلدان، غير أن هذا الواقع ليس قضية فضفاضة، ولكنه من المنطلق الماركسي اللينيني يتوجب اكتشاف القوانين الخاصة الحاكمة لتطور المجتمع المحدد، وهي بالقطع لا تصادم مع القوانين العامة، التي أثبت الواقع وثبتت كل يوم سلامتها وصحتها، ولذلك فإن العمل على اكتشاف القوانين الخاصة وجدل العلاقة بين العام والخاص مهمة تتطلب وضعها على جدول أولويات العمل النظري.

حملت الوثيقة مسؤولية انهيار التجارب الاشتراكية لمجرد «عجز الماركسيين في اللحظة المستجدة آنذاك عن تطوير النظرية بالشكل المطلوب»، وهذا أقل مما توصلتم إليه في كتاباتكم المنشورة، وهي بالطبع، بما في ذلك تقييمات الرفاق قادة الحزب الشيوعي السوفيتي، أقل من الأسباب الحقيقية للانهيار باعتباره قضية ذات أهمية فائقة بالنسبة لمستقبل الجنس البشري.

ودون الإفاضة في هذا الأمر، فإن القصور النظري يشغل موقعه ضمن أسباب الانهيار، تم اكتشاف بعضها، ولابد من اكتشاف ما تبقى، لذا ينبغي بذل جهد أوسع للكشف عنها. ولعل أشدها وضوحا هو قوى الثورة المضادة التي كانت كامنة في الحزب والدولة والمجتمع السوفيتي، حيث فتح وهياً لها «خروشوف» المناخ لتشط من جديد وتوسع وتؤثر منذ أواسط الخمسينيات من القرن الماضي، وفي القلب من هذه القوى «الحركة الصهيونية» التي أجادت التخفي.

في هذا الصدد تكتسب قضية «البناء الفوقي» أهمية شديدة، إذ سادت تصورات بأن البناء الفوقي هو انعكاس مرآتي تماما للبناء التحتي، ومرتبط به وجوداً وعدماً بشكل متزامن.. هذه رؤية ميكانيكية وليست علمية، إذ أن كل منهما مرتبط، جدلياً بالآخر لكن باستقلالية نسبية. يتأكد ذلك بتبني «ستالين» بنفاذ بصيرته بأن الصراع الطبقي يظل قائماً في مراحل الانتقال إلى الاشتراكية، وهو ما أنكرته الجماعات التحريفية والمرتدة تجاهلها أن تغيير البناء التحتي مهما اتسع وتعمق لا يلغي بقايا البناء الفوقي للمجتمع، وأن تجريد الطبقات المخلوعة من ثرواتها لا يعني أن تأثير هذه الطبقات قد انتهى. لذلك فإن الصراع الطبقي يستمر ويتخذ تجليات مختلفة في ظل الاشتراكية، وتتجذب إلى معترك الصراع قوى جديدة، طالما لم تنتصر الاشتراكية على المستوى العالمي.

في الماضي جرى ابتداءل شديد لمسألة «الحتمية» داخل الحركة الشيوعية، ما أصاب جانباً هائلاً من «قواعد» الحركة الشيوعية بالإحباط وهجر النضال الشيوعي عقب الانهيار، والتجاوب مع مواقف «القيادات المرتدة»، لذا لابد من إبراز أن الحتمية لا تتأتى سوى بفعل نضالي حاسم، هو الحامل الحقيقي للانتصار..إضافة إلى التتبه وعدم إغفال الأسلحة الأخرى للامبريالية والصهيونية خارج أطر حروبها الساخنة، أي التمويل الصهيوي –إمبريالي لأشطة وبرامج الأجندة المعادية تحت عناوين زائفة، كالديمقراطية وحقوق الإنسان والمجتمع المدني.

وأحمد قاسو، كما عملت في صفوف الكادر النقابي منذ عام ١٩٥٥ حتى عام ١٩٥٨ مع الرفيق إبراهيم بكري وجبران حلال و خليل الحريري، نتحاور ونتعاون مع قيادة اتحاد النقابات بدمشق ومنهم النقابي خالد الحكيم ممثل حزب البعث وكذلك رئيس الاتحاد صبحي الخطيب. وبالنسبة لعملي المعاشي، فقد كنت أعمل منذ عام ١٩٥٣ قاطع تذاكر(جابي) في باصات النقل الداخلي، وعندما أطلق نداء استكهولم في سبيل السلم عام ١٩٥٤ شاركت بحملة جمع التوقيع على النداء المذكور وتمكنت من جمع خمسة آلاف وخمسمائة توقيع من ركاب الباص الذي أعمل عليه، وقد تلقيت نتيجة ذلك في عام١٩٥٥ ميدالية بطولة السلام من مهرجان وارسو للشباب الديمقراطي العالمي، وكنت في عداد الوفد السوري لمهرجان موسكو للشبيبة والسلام عام ١٩٥٧، وشاركت في لقاءات كثيرة مع الوفود المشاركة بالمهرجان، وأجمل هذه اللقاءات كان مع الشاعر التركي الكبير ناظم حكمت وكان مع الحضور الأديب حسيب كيالي فقامت زيجته الروسية بدور المترجم، حيث أطلعنا على الكثير من أعماله ونشاطاته الأدبية المميزة. وفي عام ١٩٥٨ انتخبت أمين سر نقابة عمال النقل الداخلي بدمشق، وكان عددهم /٦٠٠/ عامل، وفي تاريخ ١٩٥٩/١/٢ تعرض أحد السائقين للاعتقال فقمّت مع وفد عمالي بالذهاب إلى المخفر مطالبين بالإفراج عنه، وتم لنا ذلك، إلا أنهم اعتقلوني مكانه لأنني شيوعي، وقادوني إلى سجن المزة العسكري حيث لاقيت في التحقيق ما لاqاه آلاف الرفاق أمثالي، وقد رموني في المنفردة لمدة تسعين ليلة، نام بها معي «عابرون» وكان منهم الطبيب إلياس ورد الذي أمضى معي في المنفردة /١٥/ ليلة وهو صديق للشاعر محمد كامل صالح

شكراً لكم أيها الرفاق، وتحية احترام لصحيفة قاسيون التي نرى فيها شعلة تبده عتمة الدرب وتستقطب الرفاق في وطننا .

أنا من أهالي دمشق، ولدت عام ١٩٣٢ في بلدة جديدة مرجعيون جنوب لبنان، حيث كان أبي يعمل صانع سروج للخليل. تلقيت تعليمي الابتدائي والإعدادي في المدرسة الأسقفية الكاثوليكية، ولم أتمكن من متابعة الدراسة الثانوية لأنها مدرسة دينية خاصة وبسبب صعوبة ظروفنا الاقتصادية، وفي عام١٩٥٢ عادت أسرتي إلى دمشق، وفيها تعرفت على جيراني الشباب الرفاق سعيد ميرخان وعادل الملا وعبد الرحيم الأيوبي ومحمد باراي وعُدنان زلفو، ومن ثم انتسبت إلى الحزب بدافع كره الظلم والظالمين، ولإيماني بالعدالة الاجتماعية.. هكذا كانت البداية، ومن يومها وجدت نفسي في غمار النشاط الحزبي والطبقي واحداً من آلاف الرفاق نعمل كخلية النحل دون كلل أو ملل. ولن أتمكن في إطار هذه الزاوية أن أتحدث عن ذلك بما يستحق، وسأكتفي بخلوط عريضة أستعرض من خلالها بعضاً من كثير يجب أن يقال ويسجل، لأنه جزء من تاريخ حزبنا الشيوعي السوري..

لقد شاركت بكل النشاطات الحزبية والعمالية والجماهيرية التي قام بها الحزب وفي مقدمتها نشر الوعي الطبقي وبث الروح الوطنية والقيام بالمظاهرات ضد الديكتاتوريات العسكرية وفي سبيل حقوق العمال، وأذكر أنني كنت في عداد مجموعة من الرفاق قدمنا التعزية بوفاة الرفيق ستالين في السفارة السوفيتية بدمشق في عهد ديكتاتورية أديب الشيشكلي، وفي عام ١٩٥٤ كنت في عداد فرعية حي الأكراد مع نديم وفخري رمضان ومحمود متيني ومحمد باراي، وفي عام ١٩٥٦ عملت في فرعية حي أبي جرش.. الصالحية مع الرفيقين عبد الكريم حمحلي

تنويه ..

وصلنا من الرفيق خليل حداد عضو مجلس إدارة جمعية الشهيد فايز منصور الفلاحية في محافظة حماة التنويه التالي: «نشكر صحيفة «قاسيون» على تغطيتها للندوة التي أقامها شيوعيو حماة حول المحاصيل الاستراتيجية وهموم الفلاحين، والتي أتاحت لنا فرصة التعبير عن همومنا وواقفنا المعيشي وتطلعاتنا المستقبلية، وأخص بالشكر الرفيق يامن طوير- مراسل قاسيون، الذي غطى الندوة بأمانة ومهنية عالية، ولكنني أود الإشارة أنه قد مرت في مداخلتى بعض المعلومات والأرقام غير الدقيقة.. لذا وجب التنويه»..	■ حميدي العبدالله
---	---------------------------------

كيف أصبحت شيوعياً؟

ضيف زاويتنا لهذا العدد الرفيق النقابي القديم سعيد شكري شلبي.



الرفيق المحترم أبو نبيل أهلاً بك على صفحات قاسيون، فأنت واحد من الرفاق الذين تحملوا مرارة السجن وقساوة التعذيب، وبقيتم مرفوعي الرؤوس، لم يتزعزع تصميمكم ولم تهن عزيمتكم، وظلت ثقتكم الراسخة تملأ نفوسكم بانتصار قضية الكادحين والمعذبين في الأرض نرجب بك ونحيبك، ونسألك أن تحدثنا كيف أصبحت شيوعياً؟

ربما..!

حين يغادر البطل نص الرواية

في الصباح، ربما في المساء.. شمالاً، ربما جنوباً.. وبالتحديد لا يمكن التحديد . فتح بطل الرواية الكتاب الأنيق لإخراجاً وطباعة كما تفتح النافذة وقفز خارجاً .

تمطى كالمستيقظ تَوّاً من النوم، وقام بنفض آثار الحبر عن جسده المنتفخ لشدة التقلب في مزاج الكاتب.. ثم مضى.

وجد نفسه يسير دون إرادة في الشوارع المذكورة في الكتاب، لكنها لم ترقه على الإطلاق. التقى الأشخاص ذاتهم في النص، لكنّ شعور الانسجام لم يصاحب أي لقاء. الشيء الوحيد الذي أحسسه أنه دمية، مجرد دمية تافهة، تحركها قوة مجهولة وغامضة لا يعرف ماهيتها .

وبما أن الكتاب قد وصلت طبعاته إلى «العاشرة» التي أوشكت الرابعة تنفد، وشرع الناشر الحريوق يعدّ العدة لإصدار الطبعة الجديدة في أقل من سنة، قام الكاتب في تلك الأثناء بالكثير من التعديلات هنا وهناك، بل إنه حذف فصولاً وأضاف أخرى، ما جعل مصير البطل المسكين فوضوياً طائشاً، وبأكثر من مآل دراميّ على العكس ممّا نحن البشر المحكومين بنص واحد هو «اللوح المحفوظ». فعلى سبيل المثال المشهد الذي ينوجد فيه البطل في المطار لمغادرة البلاد تحول إلى مشهد وصول، كما أن المودعين صاروا مستقبلين فجأة، فأخذته حيرة عمياء لا أول لها، وأطبق حصار مطلسم على عقله الضال فمن أين له أن يعرف أنه كائن افتراضي قد دبّت فيه حياة فجائية وصار لحماً ودماً؟

وبسبب اعتماد الكاتب تقنية الوصف في بناء الرواية كانت هناك قبضة شديدة القوة والإحكام تسيطر على أقلّ أشيائه، هذا عدا الخزعبلات التي تمّ سوقها جزافاً لتعرية أزمة الذات المتجلية في غرابة الأطوار، وذلك من باب السخرية والتهكم، بالأخص مواقف الشعور بضخامة حجم الرأس، إذ كلما حاول الدخول من باب ما، أمال رأسه يميناً بزاوية حادة تضيق رويداً.. رويداً، حتى يتلامس مع الكتف الأيمن، فيتقدّم بربع خطوة حارفاً الرأس يساراً.... يساراً.. بالإيقاع نفسه، والدخول بحذر من يدخل طاولة أو خزائنةً.

كذلك آلمته تشظيات لغة الحوار، حيث بدا في قطعية موحشة مع الآخرين، كي يكون نموذج الإنسان المعاصر، حسب زعم الكاتب في لقاء صحفي مطول، مع أنه من أشد الناس حباً للاجتماع الإنساني، والعلاقات المفتوحة، دون حسابات، مع الآخرين.

الأسوأ هو زمن النص الشبيه بدوامتين متداخلتين، والذي قطع أوصاله روحه بين استرجاع أحداث ماضية، واستباق أحداث لاحقة، ما ألبسه انفساماً لا سابقة له في حيوات الكائنات الأخرى.

أما الحبيبة الإشكالية -التي يجب أن تزلزل جذور وجدانه حسب النص- فكانت دون أدنى من مطامحه النسائية فهي جريئة ومشاغبة في حين أن تكوينه يحتاج المرأة العادية جداً (هو هكذا! من له عنده؟)، بعيداً عن بطولات الكتاب الزائفة في مقارعة العقلية الذكورية الراسخة، وخرق التابو الاجتماعي الصامد - رغمأ عنهم- كالطود .

كل ذلك هوى على نافوخه كنيذك مقعداً إياه طريق كتابة مزمنة، جعلته ينطق بحياة متخيلة سابقة، لكنّ رغبة الكائن الحيّ فيه بامتلاك زمام أمره أعطته ما يحتاجه من جلد وشجاعة، فخرج على النص غير مبال بخطوط الحكاية، ولا تقنيات السرد، أو حتى أوهام القراء الرائين فيه صورة ذواتهم في حياة لا يمكن أن تعاش خارج الورق.

جلس إلى منضدة كاتبه، وجمع كل تعليقات الصحف عن الرواية /الحدث، وتقارير مبيعات المكتبات، ونسخ الترجمة المتعددة اللغات، وتظييرات النقاد الباردة ومسودات النص بأكملها... جلس ماسخاً إياها كتاباً كالذي خرج منه، في بطولة نادرة تتأّر لعزلة كائنات مملكة الخيال، منذ جلجامش مروراً بهاملت وأشياعه، وحتى آخر شخصية يخلقها كاتب..

■ **رائد وحش**
raedwahash@gmail.com

الإحساس بالدونية.. وعقدة تفوق الغرب



حصيلة تحولات اقتصادية واجتماعية وسياسية كبرى راقت ولادة الرأسمالية وتطورها، لذلك لا بد من وضعها في إطارها التاريخي الصحيح عند البحث فيها، للاستفادة من منجزاتها الحضارية والفكرية دون إحساس بالدونية أو استسلام للتبعية. إن الاستمرار في إعادة استساخ عقد ومركبات النص، وإعادة إنتاج ما يملئ علينا من دروس التفوق الغربي، والدعوة إلى تمثله دون فهم جذوره، مع ما يقابل هذه الدعوة من انفلاق سلفي على المنجزات الفكرية للحضارة الغربية، لن يقود إلا إلى الاستمرار في تكريس هذا التفوق، وصولاً إلى محاولة تسويق كذبة إمكانية تصديره على ظهر الدبابات عندما تقتضي مصالح الإمبريالية العالمية ذلك.

■ ■

في تصديرها بعد إعادة إنتاجها عربياً إلى الغرب. وتستمر هذه الطروحات في إعادة إنتاج ذاتها فيما يستمر الانقسام بين سلفية معجبة بإنجازات الغرب، رافضة للحوامل الفكرية والحضارية لهذه الانجازات، وبين «استغراب» يدعو إلى تبني كل المنجزات الحضارية الغربية مع محاولات يائسة لاستيراد حواملها الفكرية، واستيراد المؤسسات التي تعيد المدنية الغربية إنتاج ذاتها من خلالها، دون الانتباه إلى أن مؤسسات مدنية دون مدنيين، ومؤسسات ديمقراطية دون ديمقراطيين، لن تكون إلا هياكل فارغة من أي مضمون. وهكذا فإن المشكلة ليست في الاعتراف بالتفوق الغربي، ولكن المشكلة تكمن في كيفية فهم هذا التفوق والظروف التاريخية التي أرسته، وإدراك أنه ليس منّة من السماء، ولا واقعاً يمكن تأييده، وإنما هو

أنا «مثقف».. وأستطيع أن أنظر عليكم!!

◀ وضاح عزام

يقول طارق سويدان في موسوعته التي تعلّم كل شيء حتى الثقافة: اتبع هذه القواعد وستغدو مثقفاً:

١ - يجب على الإنسان أن يقسم ثقافته، وبالتالي قراءته وجهده إلى قسمين: ٥٠ ٪ منه في المجال الذي اختاره لحياته، سواء إدارة أو علوم أو غيره. أما نسبة ٥٠ ٪ الأخرى فيجب أن توزع على باقي العلوم، من تاريخ وأدب وعلوم ودين وسياسة ...الخ.

٢ - قاعدة كتابين في الشهر: المعدل المقبول للقراءة لكل شاب وفتاة، خصوصاً لمن هم في المرحلة الجامعية أو الدراسية يجب ألا يقل عن كتابين شهرياً. كل كتاب ما بين ٢٠٠ إلى ٢٥٠ صفحة من الحجم المتوسط. أقل من هذا المعدل لن يكون بالإمكان تكوين ثقافة، أما أصحاب الهمم ومن أراد أن يكون له أثر، فيجب ألا يقل معدل قراءته عن ٦ إلى ١٠ كتب شهرياً.

وينصح طارق سويدان بقراءة كتاب (موسوعة الثقافة) للدكتور طارق سويدان. وكتاب (تعلم القراءة السريعة في ١٠ أيام - ترجمة جريز) ..

أما بالنسبة لي، أنا وضاح عزام، من مواليد عام ١٩٨٢ وأدرس الصحافة وأحاول الكتابة، وبعد حوالي ١٠ سنين من التجربة الثقافية التي خضتها هنا في دمشق وكانت نتائجها مبهرة، فالأمر أسهل من ذلك بكثير ..

١ - لنبدأ بالشكل الخارجي لأنه من أهم ميزات المثقف السوري والعربي على السواء .. عليك أيها الشاب الباحث عن لقب «مثقف» أن ترتدي أي شيء على رقبتك صيفاً وشتاءً لأنها تعبير عن الإبداع .. وأن تسكن غرفة في حي مزدحم تملؤها الفوضى والقاذورات وأعقاب السجائر والأوراق المتناثرة والكتابة على الجدران .. علماً أنه ظهر مؤخراً بعض المثقفين الذين ترفعوا عن ذلك، وأصبحوا عاجبي المساكن بنظرية ترفض كل هذه الشالات والكوفيات والبيريئات.

٢ - الحقيقة .. ويجب أن تكون من نوع الكتان، وإذا كنت تحب، أو صديقتك تحب، النمط الكلاسيكي، فعليك بحقيبة الجلد .

٣ - عليك أن تدخن ويكم هائل .. وحاول ألا يكون دخانك أمريكياً، وإذا أردت أن تكون يساري النزعة معاصراً فابتعد عن الحمراء الطويلة لأن موضعها ولّت، ولا تنفثها إلا في حالات الضرورة القصوى.

٤ - ما داخل الحقيقة: يجب أن تحتوي الحقيبة كتاباً واحداً على الأقل، حتى وإن كنت تكره القراءة، وإياك ثم إياك أن تقرّ الجرائد لأنها (علاك) على رأينا نحن «المثقفين».

٥ - الصعلكة: وهي المرحلة الأهم على درب الترقّي الثقايّ، وتعني أن تكتب الشعر، أي شعر، وأن تحفظ ما لا يقل عن ١٠ مصطلحات ترمي بها داخل حديثك أيّا كان هذا الحديث، ولا تنسى أن تحفظ أسماء الكتاب العالميين .. ثم شق بنطال الجنز الذي ترتديه، وأطل شعرك .. واشرب العرق .. واهذب إلى الصالونات الأدبية المنتشرة في دمشق كظاهرة مهمة للسكر برخصة ..

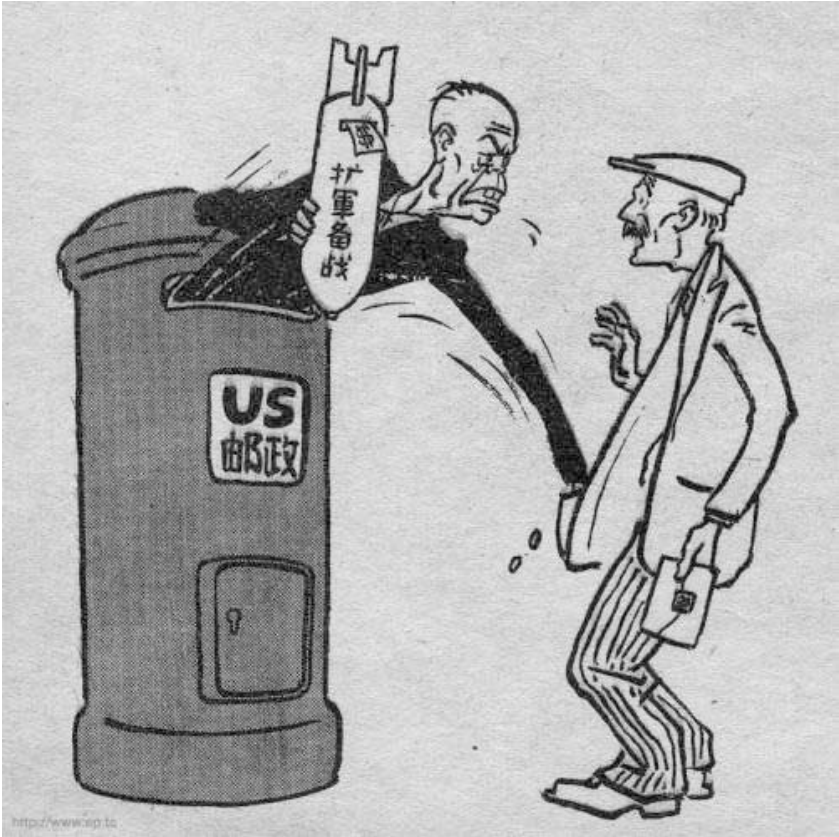
هكذا تكون قد أصبحت مثقفاً من الدرجة المخملية، ولك أن تعتلي كل المنابر .. وبصحة الثقافة والمثقفين.

■ ■

التعبير عن العواطف عند الإنسان والحيوانات

«التعبير عن العواطف عند الإنسان والحيوانات» تأليف تشارلز داروين، ترجمة الدكتور محمد عبد الستار الشخلي. كتاب صدر حديثاً عن المنظمة العربية للترجمة. وهو من أكثر أعمال داروين المقرّوة لما فيه من طُرُق واستشهادات وملاحظات استقاها المؤلف مباشرة من أصدقائه وأولاده.

وهذا الكتاب، على الرغم من ظهوره عام ١٨٧٢ لم يأخذ الشكل الذي أراداه المؤلف، بل تركّت أجزاء منه لكي يتم نشرها في الطبعات اللاحقة، لكن معظمها لم يجد طريقه إلى النشر في حياته. ثم بعد وفاته نشرت أجزاء من الطبعة المنقولة إلى اللغة العربية فقد جمع معظم ما جاء في الكتاب الأصلي مع الحواشي وبقية الأفكار التي كانت قد نشرت منفردة.



https://www.sip1.ta

وتبعتك يا قلبي

«وتبعتك يا قلبي» مجموعة شعرية أولى لعابدة محمد وقد صدرت عن دار «الينابيع» في دمشق.. تضم المجموعة (٣٥) قصيدة نثرية مكتوبة برومانسية حاملة، وبلغت بسيطة، تذهب إلى هدفها مباشرة دون أعباء بلاغية، لكنها تقع في فخ التشابه مع الكتابات الشعرية السائدة، خصوصاً ما يسمى به المدرسة الشامية»، ولعل ما يشفع لتجربة محمد أننا أمام مجموعة أولى..

من المجموعة ننقل قصيدة بعنوان: «أنشودة العسل»: «خاشعاً/ أمام أسرار العسل في عينيك/ وجدوني»..

وقصيدة بعنوان «حكاية»: «تعال/ إلى عالمي المسحور/ قبلي الضفدع الذي أنا عليه/ وأعيدني أميراً/ ثم اقتلي الحكاية»..



بين قوسين



وشوم النار والحطب

◀ خليل صويلح

سيرافكك الأسى طوال الطريق من دمشق إلى الجزيرة، فما أن تغادر تدمر باتجاه دير الزور ستصفعك عاصفة رملية هوجاء، كأن العجاج قدر إلهي في تلك الأراضي المنكوبة. ما أن تحط في أرض الجزيرة (الخضراء؟)، أرض القمح والقطن والنפט، حتى تطالعك وجوه شاحبة، وحقول أنهبها العطش والجفاف. لا تكفي خمسة أيام لاكتشاف حجم الكارثة التي تعيشها قرى الجزيرة السورية، لكن مشاهدة أولى تنبؤ بمحنة هؤلاء البشر الذين اضطروا إلى نزوح شبه جماعي إلى تخوم العاصمة للعمل بأقسى الشروط الإنسانية. وقفت على أطلال الخابور، أحاول استرجاع ذكريات ذلك النهر الذي جف اليوم تماماً بسبب خطط حكومية جائرة، وتعديبات غير قانونية على حوض النهر. أشجار التوت تحولت إلى حطب، والطيور غادرت أعشاشها، والأمراض حصدت أرواح المئات. لا يكفي أن نكتب عن البؤس التي تعيشه تلك المنطقة، ولا تكفي الإعانات الحكومية العابرة لإنقاذ البشر هناك، فنسبة البطالة تجاوزت أي حد مقبول بغياب المشاريع الإنمائية في المنطقة.

أرض القمح تعيش مجاعة حقيقية تحتاج إلى علاج طويل المدى كي تتعافى من عليها المزمنة. هكذا تحكم العطش بمفاصل الحياة، وإذا بقرى كاملة تغلق أبواب بيوتها، وتتحول إلى أطلال تليق بمراثي شعراء الجاهلية. أرض حضارة تل حلف، ونحو ألف تل أثري، تروي حكايتها المكتشفات الأثرية، وسوالف الجداث، وشعراء الرابية، وعتابا الشاعر المحزون عبدالله الفاضل، ومذكرات الرحالة، ويوميات آغا كريستي التي وقفت ذات يوم مذهولة فوق تل عريان الأثري.

أعود محزوناً إلى دمشق بمخزون من الأسى والفجوعة والألم، ذلك أن ما يعانیه الأهالي هناك عصي على الوصف. أعبر قرى طينية يغطي الرمل نوافذها، بعد دمار الغطاء النباتي للبادية، وغياب مصادات الرياح الطبيعية. أستعيد بيتاً للشاعر الأخطل الذي عبر هذه السهول ذات يوم بعيد، وكأنه كتبه اليوم: حي المنازل بين السفح والرحب لم يبق غير وشوم النار والحطب .

khalil.s@scs-net.org

قاسيون تحاور فرقة «أوج».. لماذا يذهب الدعم كله للموسيقا الغربية؟



◀ حوار: جهاد أسعد محمد

تحاول فرقة «أوج» للموسيقا العربية أن تشق طريقاً لمشروعها الثقافي الجذائي التطويري في مناحات فنية واجتماعية ومؤسسية صعبة، وقد تمكنت خلال فترة قصيرة نسبياً أن تؤكد جدارتها رغم غياب الدعم والرعاية، ورغم عدم اكتراث المؤسسات الثقافية بأي مشروع يثبت انتماؤه للثقافة الوطنية والتراث الوطني.. قاسيون التقت قائد فرقة أوج الفنان وسيم مقداد، وكلاً من العازفين رامي الجندي وسامر علي، وكان لها معهم الحوار التالي:

● كيف بدأت فكرة «أوج»؟

«أوج» هي تجمع لمشاريع فردية، فنحن مجموعة من الأصدقاء جمعتهم الحالة الموسيقية على تنوعها، لكن الإطار كان هو الموسيقا العربية. الأصدقاء أجمعوا على تطبيق الأفكار التي تشغلهم من خلال فرقة، من هنا ولدت «أوج».. وكانت النواة الأولى حسام ووسيم ورامي الجندي.. ثم بدأت الفرقة تكبر رويدا رويدا..

والآن صرنا عشرة عازفين.. فكرة «أوج» موجودة فينا قبل أن تصبح فرقة من خلال مشاريعنا الشخصية، وهذا ما جعلها تولد بشكل طبيعي..

● هل كان تأسيس الفرقة هدفاً بذاته، أم وسيلة لقول شيء؟

الدافع هو الاشتغال على الموسيقا العربية خصوصاً في هذه المرحلة التي تشهد فيها الموسيقا العربية غياباً كاملاً، ففي دمشق، على سبيل المثال، تجد فرقا لموسيقا الرب والكلاسيك وغيرها.. ولا تجد من يهتم بالموسيقا العربية، طبعاً قد تجد حالات للموسيقا العربية، هنا وهناك، في حمص وحلب، لكنها لا تشكل حركة صحية حقيقية، وهذا انعكاس لواقع غياب الموسيقا العربية في المؤسسات، خصوصاً في المعهد العالي للموسيقا، والذي يؤدي فيما يؤدي إلى أن اتجاهات الدعم المالي بمعظمها تذهب باتجاه الجاز والبلوز والروك..

● لماذا لم تكن فكرة تعلم ودراسة وتطوير الموسيقا العربية مطروحة، حتى في المعهد العالي للموسيقى، بالشكل الذي يدعو للخوض في هذا التحدي. كيف قراتم أزمة الهوية؟

هو سؤال كبير وخطير بلا شك، والإجابة عليه برسم من كرسه.. لكن بالنسبة لنا، فنحن

أبناء هذه البيئة، ونحن بحالة انغماس عميق بمخزونها الموسيقي والفكري والروحي، وبشغلنا أنه لم يتحقق فيها أي إنجاز مشابه للإنجاز الموسيقي الذي قدمه سيد درويش وأحفاده في مصر على سبيل المثال، وكذلك ما أنجزه الرحابنة وزكي ناصيف في لبنان، لأن المناخ عندنا كان وما يزال غير مشجع أو محفز.. الآن، ومن خلال قراءة الخريطة الموسيقية المتنوعة سوريا وعربياً نحاول أن نفعل شيئاً، مع فرق المقارنة بيننا وبين سوانا، لكنها جدلية الحلم والإمكان، ونريد أن نحاول..

● كيف تتلمسون خصوصية الموسيقا في سورية؟ وهل التجارب الأخرى في البلدان العربية لها كينونات مستقلة، أم هي امتداد لروح واحدة؟

الموسيقى هي علم بحد ذاته له أبجديته الخاصة، والموسيقى العربية عموماً لها ما يميزها عن سواها في العالم، سواء في الشرق أو في الغرب، كونها تختلف في الأبعاد والإيقاعات والمقامات، وبالتالي لها بناؤها الخاص..

لكن داخل هذه الخصوصية للموسيقا العربية المختلفة، هناك اختلافات كثيرة، فخصائص الموسيقى الجبلية تختلف عن موسيقا المدن، وموسيقى المدن تختلف من مكان إلى آخر، وهكذا.. ومع بروز الإعلام أصبح يمكن تلمس التمايزات البسيطة وصار يمكن الحديث عن موسيقا سورية، تميز سورية بالمعنى السياسي لا الطبيعي..

● ضمن هذه الأطر والتفاصيل كيف تتلمسون الطريق إلى مشروعكم الخاص؟ نحن يادراكتنا لهذه اللوحة نحاول أن نقدم شيئاً جديداً، يركز على الخطوات المتقدمة في تطوير الموسيقا العربية بخصوصيتها، ونتواز الأذوار، فثمة من يؤلف، ومن يوزع، ونأخذ من مؤلفين

من خارج الفرقة.. نحن ورشة عمل دائمة نعمل وفق تناغم عال لتقديم مادة فنية بروح واحدة لها طابع جماعي، يشترك فيها الجميع.. لكل واحد منا أفكار ومقترحاته التي تغني العمل.. العمل هو بحث وتفاعل.. لاشك أن عراقيل كثيرة تعترضنا أثناء العمل، لكننا نتجاوزها..

● هل شعرتم أنكم بدأتُم تتمايزون عن تجارب الآخرين؟

طبعاً هناك تمايز واختلاف، من جهة الاشتغال الجمالي، ومن جهة أخرى الابتعاد عن السلفية السائدة

نستفيد من قواعد التأليف والتوزيع العالمية، ومن خلالها خرجنا على القالب السماعي التقليدي الذي تركز في الأذن الجمعية، وقد بدأ الناس يحبون ما نفعله..

● لماذا تأخر ظهور مثل هذه التجربة حتى الآن؟

ظهرت تجارب سابقة، لكن لم يكتب لها البقاء، وجود المعهد العالي الذي يهتم بعلوم الموسيقا الغربية فقط ساهم في إطفاء هذه التجارب، لكن بالنسبة لنا، شكل هذا دافعاً استقرزنا وبالوقت نفسه أعطانا مفاتيح علمية للشغل.. من جهة أخرى كان كل واحد منا ينجز تشكيل خلفيته المعرفية، وهذا ما جعلنا نختلف عن التجارب الرائدة، دون أن نقع في فخ التكرار. الوضع العام في البلد الذي لم يكن مشجعاً للتجارب الثقافية عموماً، والموسيقا على وجه الخصوص، صحيح أنه كانت هناك تجارب كثيرة لكنها لم توثق لا في التلفزيون ولا في الإذاعة.

إدارة المعهد العالي السابقة ساهمت أيضاً في تثبيت فكرة أنه من غير المهم أن تعزف موسيقا عربية، وهذا ما جعل الحلم يتأجل حتى وجد من هم أهل لحمله.. البعض كان يعتبر أن

«ما ملكت أيمانكم» بعيداً عن الضجة المفتعلة...

مبالغات وتنميط وإثارة

◀ منار ديب

صخب إعلامي كبير رافق عرض مسلسل «ما ملكت أيمانكم» وغبار كثيف أثير حوله حجب إمكانية المشاهدة المتجردة للعمل، وتركزت المناقشات المثارة على الأفكار التي يطرحها لا على المسلسل بحد ذاته، فدافع من يتقاطعون مع طروحاته عنه باستماتة دون أن يلتفتوا إلى الثغرات التي تعتريه، وكذلك فعل من يضعون أنفسهم في موقع الضد، وهذا التخندق منع النظر الهادئ إلى «ما ملكت أيمانكم» الذي لا يعني توجيه النقد له التعبير عن موقع فكري معين بالضرورة.

يهوى مخرج المسلسل نجدت أنزور الموضوعات الإشكالية، وسبق له أن قدم مع الكاتبة نفسها (هالة دياب) عملاً بعنوان «الحدود العن» الذي تناول موضوعة الإرهاب، كما قدم «سقف العالم» في عز أزمة الرسوم الدنمركية المسيئة للإسلام، هذه الموضوعات تضمن اهتماماً إعلامياً وتسويقاً جيداً، لكنها لا تعني المشاهدة العالية ولا النجاح الفني.

التمنيط هي الكلمة المفتاح في «ما ملكت أيمانكم» فتكفي مجموعة من المظاهر الخارجية في اللباس والحركات واللغة المستخدمة لاختزال حالات إنسانية وحضارية أكثر تعقيداً، فالجذاب بحد ذاته قد لا يعني شيئاً وهو يحتمل مروحة من الدلالات، وتلقي دروس دينية أو النشأة في أسرة متدنية لا يفرض أنماطاً سلوكية واحدة، والكتب العاطفي والجنس يمارسه الجنسان في المجتمعات المحافظة بغض النظر عن المظهر ولا يقود ذلك إلى سلوكيات منحرفة أو قاسية، على الأغلب تجري حالة من التأقلم، فيما يكمن الحل المناسب في الزواج، وهو متاح لفئة متدنية مثل البطلة ليلي (سلافة معمار) بل أن العامل الديني يمنح قدرة أكبر على التوازن، وهذا ما لم نره في المسلسل، لأن الكاتبة أرادت تقديم نماذج توضيحية ليفهم المشاهد أن التزمت يقود إلى نتائج عكسية.



البرلمانية، يفعل كل ما من شأنه أن يسيء لسمعته ويؤذيه عبر صلات تتراوح بين كونها مشبوهة وبين كونها خطيرة أمناً، وعلاقته بجماعة توفيق وحرصه على إرضائهم تفترض أن لهؤلاء ثقلاً وازناً، أما قصة شذوذ ابنه المقحمة فلا تزيد عن ولع من المؤلف لرمي كل الشرور في وجه المشاهدين دفعة واحدة، على اعتبار أن هذا هو واقعهم أو ربما هي الإثارة فحسب.

الكاتبة المقيمة في لندن يبدو أنها تستمد مناخاتها من صور ذهنية وأفكار مجردة أبعد من أن تنطبق على واقع نعرفه ونعيشه، أما المخرج الذي قدم عملاً مميزاً في «ذاكرة الجسد» لن يبقى في الذاكرة من مسلسله «ما ملكت أيمانكم» إلا المعارك والردود وقصاصات الصحف.

■ ■

زركلي يعزف شوبان

أصدر عازف البيانو السوري د. غزوان زركلي ألبوماً يضم مجموعة معزوفات على البيانو، من أعمال الموسيقي العملاق فريديرك شوبان، بمناسبة مرور مائتي عام على ولادته..

يشار أن شوبان ولد في زيلازوفا - فولاً بالقرب من وارسو ببولندا. قام شوبان بالعزف على البيانو أمام الجمهور عندما كان عمره ثماني سنوات. درس في معهد وارسو الموسيقي ومن مؤلفاته مازوركا، البولنديات، ليليات، وكانت موسيقاه السبب في تجديد أسلوب العزف بالبيانو، سواءً من حيث الإيقاع أو من حيث الناحية الجمالية.

